DOI:10.18018/URUK/021-14/306-332 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

غرفة تجارة المثنى – دراسة تاريخية و اقتصادية

رشا جميل علوان*

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

تاريخ الاستلام: 2020/8/19

تاريخ التعديل : 2020/9/27

قبول النشر: 2020/12/31

متوفر على النت: 2021/3/27

الكلمات المفتاحية :

الغرفة

النشاط الاقتصادي

الاجتماعي

مجلس الادارة

القانون

الملخص

تأسست غرفة تجارة المثنى سنة 1970 استناداً الى قانون الغرف التجارية الصادر في 30 تشرين الثاني 1966 ، برقم (100) لسنة 1966، فكان لوجودها اهمية اقتصادية كبيرة للمحافظة وذلك لقيامها بتسهيل المعاملات التجارية للتجار وتنظيم العقود الخاصة ، فهي منظمة اقتصادية مهنية تستهدف رعاية النشاطات الاقتصادية وتمثيل القائمين بها في الاطار الذي تحدده القوانين والانظمة ، وان للتحولات التي حصلت في بنية النظام الاقتصادي العراقي ، تعددت مهام الغرفة وتحولت الى مؤسسة تعمل على تنظيم امور التجار ومجمل الانشطة المتنوعة ، وذلك من خلال الانشطة المهنية والمشاركات المتميزة وتقديم الاقتراحات والدراسات والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات الموسعة في داخل البلاد وخارجه واصدار البيانات ، فضلاً عن مساهمتها في نشر الوعي التجاري وتقديم المشورة والتوجيه في كيفية تطبيق القوانين والتعليمات التي تصدرها الجهات المختصة، وتدخلها في التحكيم لحسم الخلافات التجارية بين الاطراف المتنازعة ، كما سعت الى تنفيذ مطالب اعضائها وطموحات ابناء المحافظة في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

المقدمة

يعد ظهور الغرف التجارية مؤشراً على تطور الانتاج الصناعي والزراعي، وما يرافقه من تطور في حركة التجارة الداخلية والخارجية للمحافظة ، وشجع ظهورها التحسن الكبير في ووسائل النقل المختلفة لذلك اصبحت الحاجة ضرورية لتنظيم شؤون التجارة والتجار، عندئذ برزت فكرة انشاء الغرف التجارية ومنها غرفة تجارة المثنى التي تتمتع بسلطة كبيرة في ادارة شؤون الاقتصاد والتجارة في المثنى .

كان اختيار الكتابة عن غرفة تجارة المثنى لعدة اسباب اولاً عدم وجود دراسات سابقة للموضوع، لا على المستوى الاكاديمي، ولا على مستوى الباحثين او المهتمين، ثانياً أن الدراسات الوثائقية مهمة كونها تعتمد في عرض الحقيقة مستنده الى الوثائق بأشكالها في تناول الاحداث التاريخية ومعالجتها بوصفها مصدر مهم من مصادر البحث العلمي، للكشف عن مجموعة من الحقائق الغائبة عن الحدث التاريخي، لذا فأن البحث اعتمد بالدرجة الاساس على وثائق الغرفة الغير منشورة والغير مصنفة المحفوظة في ارشيف غرفة تجارة المثنى. اما هدف البحث فهو تسليط الضوء على ظروف تشكيل الغرفة ومسيرتها ومواقفها الرسمية بصفتها منظمة مهنية مؤثرة في القطاع الخاص، وابرز نشاطاتها خلال الفترة (1970-2019)، لمعرفة مدى تطورها ومدى تأثيرها على تحسن الوضع الاقتصادي للمحافظة .

بالنسبة لمنهج الدراسة ، أستخدم منهج البحث التاريخي في التدقيق والتحليل للوصول الى المعلومة الصحيحة .

قسم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة ، تناول المبحث الاول الوضع الاقتصادي في المثنى مبيناً ابرز التطورات الاقتصادية التي ساعدت على نشوء الغرفة . اما المبحث الثاني فتطرق الى تأسيس غرفة تجارة المثنى ، اذ اشرنا الى قانون غرفة التجارة الذي استندت عليه الغرفة في تأسيسها ، فضلاً عن التعليمات الانتخابية التي وضعت لانتخاب اعضاء مجلس أدارة

*الناشر الرئيسي : E-mail : rasha.jamil@mu.edu.iq

الغرفة ثم تطرق البحث الى المراحل التي مرت بها الغرفة منذ التأسيس ولغاية 2019 ، كما تناول البحث موقع الغرفة واهدافها ومهامها ، ونظامها الداخلي، وهيكلها الاداري، ومن هم رؤساء الغرفة ، وكيف نظمت شؤونها المالية. وتم التركيز في المبحث الثالث على ابرز نشاطات الغرفة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، ثم اشرنا في الخاتمة لاهم النتائج التي خلص اليها البحث .

اعتمد البحث بالدرجة الاولى على وثائق الغرفة الرسمية الغير منشورة وهي على جانب كبير من الاهمية لأنها توضح مسيرة الغرفة ومواقفها الرسمية ، ومنها محاضر جلسات مجلس ادارة الغرفة ، والتقارير السنوية التي تعدها الغرفة حول مجمل نشاطاتها ، والكتب الرسمية المحفوظة في ارشيف الغرفة، كما اعتمد البحث على اصدارات غرفة تجارة المثنى، ومنها دليل الغرفة بجزئيين، فضلاً عن النشرة التجارية التاريخية التي اصدرتها الغرفة 1995بعنوان (التجارة والعبور) ، وافاد البحث ايضاً من بعض الرسائل الجامعية التي تناولت الجانب الاقتصادي لمدينة السماوة باحتوائها على معلومات مهمة، ومنها رسالة محمد جبار خضير، بعنوان(السماوة دراسة في احوالها الادارية والاقتصادية والاجتماعية)، اما كتب المصادر فكانت قليلة وذلك لشحة المصادر التي تناول مدينة السماوة، ومن الكتب(السماوة بين احتلاليين) للمؤلف سمير دهيرب، واعتمد البحث ايضاً على المقابلات الشخصية التي افادة البحث بكثير من المعلومات بسبب سكوت المصادر عنها ، ومنها مقابلة مع مدير الغرفة ورئيسها وبعض الشخصيات الاخرى، اما الجرائد الرسمية فكانت مهمة للبحث ومنها جريدة الوقائع العراقية .

واجهت الباحثة صعوبات كثيرة اثناء اعداد البحث منها صعوبة الوصول الى بعض الوثائق الخاصة بالغرفة اذ تطلب جهداً في المراجعة والتشبث للبحث عن الوثائق في ارشيف الغرفة الذي تعرض الى تلف قسم كبير من الوثائق والسجلات بسبب سوء التخزين في الغرفة وعدم اهتمامهم بأرشيف الغرفة . فضلاً عن رفض بعض الاشخاص المذكورين في البحث من اجراء مقابلة مع الباحثة وتعذرهم لانشغالهم او سوء وضعهم الصحي وبعضهم وافاهم الاجل ، ورفض اهلهم التعاون مع الباحثة ، والبعض الاخر انتقلوا الى خارج العراق .

المبحث الاول : الوضع الاقتصادي في المثنى / السماوة :

اثرت التحولات السياسية والاجتماعية التي جرت في السماوة بدءاً من وصول الادارة البريطانية المحتلة الى ما بعد النصف الثاني من القرن العشرين ، على الجانب الاقتصادي فيها بشكل واضح ، اذ ادت هذه التحولات تغيراً على الجانب التجاري الذي لم يكن بمستوى الطموح بسبب سوء الادارة والاهمال والفساد والفوضى وتخلف المجتمع وانخفاض القدرة الشرائية لسكانها[1]، لكن هذه الصورة السوداوية تغيرت بعد تطور وسائط النقل ، واستقرار السكان في مدينة السماوة ، واستيطانهم فكان عاملاً رئيسياً في تطور التجارة في المدينة حيث بدأ اعداد السكان يزداد مما يقابله ازدياد الحاجة للسلع الاستهلاكية وهي على الاغلب منتجات محلية ، واخذت المحال التجارية بالازدياد والتنوع [2].

أعطت الظروف الاقتصادية الجديدة، وتحسن وسائل النقل النهري، أهمية متزايدة ، وبشكل تدريجي للمدن الصغيرة العراقية التي كانت مراكز تجارية أكثر مما هي مراكز إدارية ، اذ مثلت نقاط اتصال اقتصادي وتجاري مع المناطق العشائرية التي ظلت في حاجة إلى بضائع وسلع هذه المدن[3] ، ومنها مدينة السماوة التي اصبحت سوقاً تجارية ذات رواج كبير تقصدها العشائر الرحالة ، لاسيما العشائر النجدية لموقعها الجغرافي وتماسها المجاور للصحراء الجنوبية الممتدة مع حدود مملكة نجد والحجاز مما جعلها مقصداً لكثير من القوافل ، فضلاً عن ان المدينة لم تستغن هي الاخرى عن منتجات ومحاصيل الريف التي اخذت تبيع ما لديها من منتجات حيوانية كالسمن والأصواف[4]، لتشتري في المقابل كل ما تحتاجه اليه من مواد غذائية وأقمشة ومنتجات حرفية تستخدمها في حياتها اليومية ، فلا تكاد تغادرها قافلة حتى ترد أخرى مكانها ، فكان سوق المدينة مكتظاً بالباعة وأموالها متوفرة [5].

وبفعل الحركة التجارية ونشاطها التي كان لها الدور الكبير في توسع السوق العمودي للمدينة الذي لم يبقى على حاله، حيث اضيفت اليه محال تجارية متنوعة وخانات لحفظ وخزن البضاعة لتزويد السكان بما يحتاجونه من الحنطة والشعير والتمور والزيوت والرز، فضلاً عن توسع السوق وتفرعه الى فروع كثيرة مما خلق فرص عمل جديدة ضمن الامكانيات المحلية ، وبذلك كثرة الاسواق كسوق الحدادين وسوق القصابين

والنجارين والخياطين وسوق الشيوخ ، فاتخذت تلك الاسواق فروعاً على جانبي السوق المسقوف في المدينة [6].

أدى نمو التجارة الداخلية والخارجية للمدينة الى ازدياد اعداد التجار الذين كانت تجارتهم تعتمد على القوافل التي تأتي من نجد والحجاز، ومن بين هؤلاء التجار، فزاع علي محمود وابن عمه عبد الحسين محمود اللذان عملاً سوياً في تجارة الرز والاصواف والتمور مستخدمين اسلوب المقايضة التجارية للسلع، اذ يتبادلان مع تلك القوافل بما لديها من سمن وصوف بما يحتاجونه من مواد غذائية [7].

كان العراق يستورد ويصدر البضائع لعدد من الدول الاجنبية ، وفي مقدمتها بريطانيا ثم تليها المانيا والهند وايران وغيرهم، اما بالنسبة لصادرات العراق من البضائع فكانت تشمل،الاغنام والحبوب والصوف[8]، مما انعكس هذا على تجارة مدينة السماوة التي ازدهرت وتوسعت بعد ازدياد الطلب على الاصواف التي تعد للتصدير بعد جمعها من قبل التجار وغسلها وكبسها على شكل مكعبات مضغوطة ومن ثم ارسالها الى البصرة او الموصل ليتم تصديرها الى شركات بريطانية خارج العراق [9].

وهكذا ظهرت بيوت تجارية معروفة في المجتمع السماوي كان لها انشطة اقتصادية متنوعة وتطورت قسم من تلك الأسر التجارية بفضل نشاطها، وتشعب علاقاتها حتى غدت بيوتاً تجارية مرموقة ليس في السماوة وحسب ، بل خارج المدينة أيضاً ، ومن ابرز هذه الاسر، آل شلال[10]، وآل عبيد[11]، والزعيرين[12]، وآل غريب[13] والأماميين[14] وغيرهم. اما التجار اليهود فقد كان لهم دورا في تجارة المدينة ، اذ اهتموا بتجارة الصوف وذلك للطلب المتزايد عليه واشهرهم التاجر يوسف شاؤول الذي يجمع الصوف من تجار المدينة ويرسلها الى تجار بغداد[15] وهناك التاجرة اليهودية التي تدعى(لولو) التي كانت تتاجر بالأقمشة وحاجات اخرى خاصة لنساء المدينة[16].

أما الميدان الصناعي في السماوة فكان بدائياً ، كانت الصناعة في المدينة صناعة حرفية يدوية وغير ميكانيكية ، تزاول في بيوت أغلب ممتهنيها، كصناعة الأواني النحاسية والفخاريات والخزفيات والحلي والحدادة والقوارب وصناعة الجريد وسعف النخيل والمنسوجات الصوفية ، وصناعة كبس التمور وعصرها لإنتاج الدبس، وكان للصناعات الجلدية رواج كبير في السوق ولاسيما صناعة القرب الجلدية التي تستخدم لنقل المياه في الريف والمدينة ، وانتشرت صناعة سروج الحيوانات بأنواعها [17].

وبمرور الوقت شهد القطاع الصناعي تحولا اقتصادياً ، بعد أن كانت الصناعة حرفية يدوية دخلت الصناعة الالية . وساعد على هذا التحول توفر المواد الاولية والايدي العاملة ذات الخبرة الفنية ، اضافة الى السوق الذي يستوعب هذه الصناعات[18]، اذ تميزت مدينة السماوة بقدر من الصناعات الانشائية ومنها صناعة الاسمنت والجص ، وانشأت معامل صناعة الطابوق المعروف(بالكور) ، وصناعة الملح

ودخلت مكائن لطحن الحبوب ، وجرش الشلب ، ومعامل الخزف ، فضلاً عن الصناعات الحرفية ومنها الصوفية او النسيجية ، والزوارق (البلام) ، والجريد[19] ، وسعف النخيل، والحدادة ، والنجارة [20].

كان لهذه الصناعات انتشار كبير لأنها لبت احتياجاتهم ، فالمدينة وعلى الرغم من صغر حجمها ، ألا انها شكلت موقعاً تجارياً حيوياً ومهماً .

ومع تزايد النشاط التجاري للمدينة بمرور الزمن وتزايد اعداد السكان بفعل الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة او من المدن المجاورة الى السماوة ، ادى الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، واخذت المحال التجارية في الازدياد والتوسع، وبدأت عجلت التجارة تدور في المدينة بشكل ايجابي ، وتطورت اسواقها وتغيرت ملامحها بسبب التطور ووفرت الاموال . واستمر العمران حتى سنة 1997، ثم اصاب النشاط التجاري الخمول ولغاية سنة 2007[21]. رافق هذا التحول الاقتصادي ازداد اعداد السكان العاملين والنشطين اقتصادياً ، سوأ ان كان في قلب المدينة او في الاقضية والنواحي التابعة لها [22].

لقد كان من نتائج هذا النشاط تكوين البرجوازية الوطنية مع تطور العلاقة بين الريف والمدينة وتراكم الرأسمال بشكليه الاقتصادي والاجتماعي وحركة النقود وتقسيم العمل[23].

لابد من الاشارة الى ان نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المدينة ظهرت الحاجة الى تشكيل غرفة تجارية تنظم شؤون التجارة ، وتعمل على حماية مصالح التجار ، لهذا اتجه التجار في مدينة السماوة الى تنظيم انفسهم داخل غرفة تجارية شأنهم شأن زملائهم في باقي المحافظات

DOI:10.18018/URUK/021-14/306-332

المبحث الثاني : تأسيس غرفة تجارة المثنى

اولاً : قانون الغرفة

أصدرت الحكومة في 30 تشرين الثاني 1966 القانون رقم (100) لسنة 1966 قانون الغرف التجارية العراقية، ونشر في الجريدة الرسمية[24]، واحتوى القانون على تسعة وثلاثون مادة. عرف القانون التاجر بأنه يجب ان يكون حائزاً على الاهلية القانونية ، واشتغل باسمه بالمعاملات التجارية فاتخذها حرفة له (المادة الاولى)، أعطى القانون لوزير الاقتصاد(المالية) حق النظر في طلب التجار بتأسيس غرفة تجارة خلال مدة (30) يوماً، واذا لم يصدر شيء بصدد الطلب فمن حق التجار رفع الطلب الى مجلس الوزراء(المادة الثانية والثالثة). وللوزير صلاحية الاشراف والرقابة على اعمال الغرفة ومعاملاتها وحساباتها، وله الحق في إلغاء الغرفة اذا تعاطت أعمالاً خارجة عن اختصاصاتها على أن يكون القرار معللاً، والغرفة من حقها رفع اعتراضها الى مجلس الوزراء (المادة الرابعة)، واعطى القانون الحق لكل تاجر عراقي يمارس اعمال الوكالة بالعمولة أو الوكالة التجارية أن ينتمي الى احدى الغرف التجارية، كما اجاز القانون انتماء غير العراقيين الى الغرفة اذ كانت قوانين دولته تسمح بالتاجر العراقي بذلك ، وعلى ان تنتهي عضويته بعد مرور سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون (المادة الخامسة والسادسة)، ولا يجوز للتاجر أن ينتسب الى غرفة تقع بعيد عن مركز عمله (المادة السابعة)، كما وضح القانون بأن الغرفة تتمتع بشخصية معنوية لها الحق في التملك والتصرف في الاموال المنقولة والعقار في الحدود الازمة لتحقيق اغراضها (المادة الثامنة)[25].

وتطرقت (المادة التاسعة) الى اهداف الغرفة بانها تعمل على تنظيم التجارة ورفع مستوى تجارها ورعاية مصالحهم. اما(المادة العاشرة) اكدت ان من نشاطات الغرفة أنشاء المعارض والاسواق والمدارس التجارية لغرض تشجيع الصادرات العراقية وزيادة كميتها. وللغرفة الحق أن تؤلف لجان من اعضائها للكشف عن الأموال وتنظيم الشهادات المطلوبة وانتخاب الخبراء لحضور المزايدات وتسعير الاموال اذا طلبت المحاكم وذو العلاقة ذلك، على أن تكون تلك الشهادات التي تصدرها معتبرة (المادة الحادية عشرة والثانية عشرة) . ومنع القانون الغرفة من ممارسة التجارة او الصيرفة أو التدخل في الشؤون السياسية او الدينية (المادة الثالثة عشرة). وتناولت(المادة الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة) كيفية تشكيل الهيئة العامة لغرفة التجارة واجتماعاتها وانتخاباتها التي تشرف عليها لجنة يؤلفها الوزير من كبار موظفي الوزارة للفصل في صحة الانتخابات[26].

يتولى شؤون الغرفة مجلس ادارة يتألف من عدد من الاعضاء بما لا يقل عن ثمانية ولا يزيد عن اثني عشر(المادة الثامنة عشرة)، على أن يجتمع المجلس مرتين في الشهر وبدعوة من الرئيس (المادة التاسعة عشرة) ، وحدد عمر العضو المنتخب بما لا يقل عن خمسة وعشرين سنة ، وان يحسن القراءة والكتابة، وان يكون ممارساً لمهنة التجارة مدة (5) سنوات، ولم يسمح للشخص المحكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف أو الافلاس، ويحق له الترشيح لعضوية مجلس الادارة بعد أن يدفع تأمينات الصندوق (المادة العشرون). أما مدة العضوية في لجنة الادارة اربع سنوات على ان يبدل نصفهم كل سنتين ، ويتم فرز نصف الاعضاء لأول مرة عن طريق القرعة ، وفي حالة زوال صفة العضوية يعين بدله العضو الذي حصل على اكثر الاصوات ، ويعتبر العضو مستقيلاً أذ لم يحضر اربعة اجتماعات متتالية بدون عذر مشروع (المادة الحادية والعشرون). ومن المجلس الاداري يتم انتخاب الرئيس ونائبه وأمين للسر ونائبه بالتصويت السري على ان يتم اخبار الوزير بذلك ، وتحدد واجباتهم وطريقة الاجتماع والتصويت بنظام داخلي يوافق عليه الوزير (المادة الثانية والعشرون). منع القانون عضو المجلس من الاشتراك في مداولات فيها مصلحة مالية له او لاحد معارفه او يقوم بالوساطة لعقد مقاولة او مناقصة او استيراد هو طرف فيها (المادة الثالثة والعشرون). كما يسمح لأعضاء المجلس القيام بواجباتهم بصورة فخرية على أن تتحمل الغرفة نفقات الايفاد وحضور المؤتمرات(المادة الرابعة والعشرون). وتناولت(المادة الخامسة والعشرون) امور الانتخابات من حيث الاجراءات والقواعد المتبعة لتنظيم الانتخابات واعداد الجداول الانتخابية والترشيح وكيفية تقديم الطعون، وتأليف اللجان الضرورية لتمشية اعمال الغرفة وقواعد استثمار الاموال وماهي الاسس التي يجري بموجبها تعيين موظفي الغرفة ومستخدميهم. كما تقوم الغرفة بمسك السجلات اللازمة لتسجيل اسماء الاعضاء وعناوينهم واعمالهم وتصنيفهم

وصور الشهادات ومحاضر جلسات المجلس(المادة السادسة والعشرون)[27].

اما واردات الغرفة من بدلات الاشتراكات وغيرها فلا تخضع لضريبة الدخل(المادة السابعة والعشرون)[28]. تقرر رسوم الاشتراك في الغرفة والاجور التي تتقاضاها عن الخدمات التي تقدمها بقرار من المجلس ويصبح نافذ المفعول بعد مصادقة الوزير عليه(المادة الثامنة والعشرون). وعلى الغرفة أن تقدم كشف سنوي عن اعمالها وحساباتها الختامية وميزانيتها التخمينية السنوية للمصادقة عليها من قبل محاسب قانوني ثم ترفع الى الوزير (المادة التاسعة والعشرون)[29].

بموجب (المادة الثلاثون والحادية والثلاثون والثانية والثلاثون) لا يجوز للتاجر أن يقوم بالاستيراد او التصدير او الاشتراك في المزايدات والمناقصات الرسمية والشبه رسمية ولا يستفيد من احكام هذا القانون اذا لم يكن منتمياً الى احدى الغرف، كما ان التاجر الذي يسيء الى سمعة التجارة العراقية او يخل بقواعد الاستيراد فتوجه له عقوبة لفت نظر أو انذار او يحذف اسمه من الغرفة . واعطت (المادة الثالثة والثلاثون) للغرفة الحق في تكوين اتحاد عام للعناية بالمصالح المشتركة بينهما على أن ينشأ الاتحاد بنظام تعين فيه الاحكام المتعلقة لتشكيل الاتحاد وادارته واختصاصاته وشؤونه المالية حذرت (المادة الرابعة والثلاثون) كل من يخالف احكام القانون يعاقب بغرامة مالية . اما عندما تلغى احدى الغرف او تحل تنتقل ممتلكاتها الى الجهة التي يعينها مجلس الوزراء (المادة الخامسة والثلاثون). والغى القانون الجديد نظام غرف التجارة والصناعة الصادر في سنة 1926 رقم (40)(المادة السادسة والثلاثون) ويجوز اصدار انظمة لتسهيل تطبيق هذا القانون (المادة السابعة والثلاثون). ويطبق القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى الوزير تنفيذه (المادة الثامنة والثلاثون والتاسعة والثلاثون)[30] .

ثانياً : تعليمات انتخابية

وضع اتحاد الغرف التجارية العراقية تعليمات لانتخاب اعضاء مجلس ادارة الغرف، والتي تنص على: يعين مكان مناسب لإجراء الانتخابات ثم يتم الاعلان عنه على واجهة البناية والاماكن والاسواق العامة وتقوم الغرفة بتهيئة عدد كافي من صناديق الاقتراع، والبطاقات الانتخابية التي يجب ان تكون مرقمة بالتسلسل ومختومة بختم الغرفة وبتوقيع رئيس الغرفة وتوضع تحت تصرف اللجنة المشرفة لتوزيعها على الناخبين(بموجب الفقرة اولاً وثانياً وثالثاً)، وتقوم الغرفة بتشكيل عدد من اللجان الفرعية تضم موظفين من الغرفة لتسيير شؤون الانتخابات وهي: لجنة فحص هويات الانتساب للتأكد من كونها سليمة ومجدده وتوزيع البطاقات الانتخابية، ولجنة مراقبة صناديق الاقتراع وختم هوية الناخب بعبارة انتخب او ثقبها في حالة تعذر ختمها بعد الادلاء بصوته ، ولجنة المحافظة على النظام داخل قاعة الانتخاب ، ولجنة الكتابة للناخبين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة ، ولجنة فرز الاصوات، جميع هذه اللجان تستلم توجيهاتها من رئيس لجنة الاشراف(الفقرة الرابعة)، قبل البدء بعملية الانتخابات تفتح الصناديق وتعرض على الحضور في قاعة الانتخاب للتأكد من خلوها من اي ورقة ثم يتم قفلها وتحفظ المفاتيح عند رئيس الجنة المشرفة على الانتخابات(الفقرة خامساً)، تبدأ عملية الانتخابات بداية الدوام الرسمي ليوم الانتخابات وتستمر ثمانية ساعات متتالية وتمدد بقرار من القاضي الذي تعينه المحكمة ليكون رئيس اللجنة المشرفة اذا استمر توارد الناخبين للإدلاء بأصواتهم(الفقرة سادساً) [31].

يعلن رئيس اللجنة المشرفة عن بدء عملية الانتخاب (الفقرة سابعاً)، يسلم الناخب البطاقة الانتخابية بعد التأكد من سلامة هويته وانه صاحب الهوية (الفقرة ثامناً)، تتوقف عملية قبول طلبات الانتساب الجديد للغرفة وتجدد هويات الانتساب في نهاية الدوام الرسمي لليوم الذي يسبق الموعد الاول للانتخابات ثم يعاد قبول طلبات الانتساب الجديدة وتجديد الهويات بعد أن يعلن رئيس اللجنة المشرفة عن تأجيل الانتخابات الى موعد اخر، وفي هذه الحالة تتوقف عملية قبول الطلبات نهاية الدوام الرسمي(الفقرة تاسعاً)، ثم ينضم محضر بذلك يتضمن رقم اخر وصل لتسديد رسم الاشتراك ورقم وتاريخ اخر هوية تم اصدارها او تجديدها مسجله في شعبة الاشتراكات في الغرفة ويقفل المحضر ويوقع من قبل مدير الغرفة ولا يجوز اجراء اي تعديل على المحضر(الفقرة عاشراً)، اما اسماء المرشحين تعلن في مكان بارز في القاعة ومرتبة حسب الاحرف الابجدية ، كما تعلن في باب القاعة ايضاً (الفقرة احدى عشر)[32].

DOI:10.18018/URUK/021-14/306-332

لا يجوز القيام بأية دعاية انتخابية لأي مرشح سواء ان كانت داخل القاعة او خارجها او ممارسة اي عمل بقصد التأثير على اراء الناخبين، ويمنع المرشحين من الاتصال بالناخبين، ومن يخالف يتعرض للعقوبة وفق قواعد الخدمة والانضباط[33]، ويسمح للمرشحين او ممثليهم التواجد داخل القاعة في وقت الانتخاب وفرز الاصوات (الفقرة الثانية عشر، الثالثة عشر، الرابعة عشر) ، ومن حق القاضي - الذي يتم ترشيحه من قبل محكمة استئناف المنطقة ليشرف على الانتخاب - ابعاد من ليس له الحق في الانتخاب او يثير الفوضى ويخرج عن النظام داخل وخارج القاعة (الفقرة الخامسة عشر)[34].

عندما تنتهي الانتخابات تنظم اللجنة المشرفة محضراً بالنتيجة ثم تعلن اسماء الفائزين والاحتياط وبعد ذلك يوقع المحضر(الفقرة السادسة عشر)، ويحفظ مع البطاقات الانتخابية واوراق فرز الاصوات لدى مدير الغرفة ولا يجوز اتلافها او التلاعب بها الا بعد موافقة الاتحاد (الفقرة السابعة عشر)، تلتزم اللجان الفرعية بتوجيهات اللجنة المشرفة وقراراتها التي تعتبر قطعية ولا يجوز الاعتراض عليها (الفقرة الثامنة عشر). اما الطعون في صحة الانتخابات فتقدم الى الغرفة وتسجل في سجل الوارد وخلال الفترة القانونية وامدها ثلاثة ايام من تاريخ اعلان النتائج وترسل الى الاتحاد للنظر فيها (الفقرة التاسعة عشر) توضع هذه التعليمات تحت تصرف اللجنة المشرفة ويسمح للمرشحين الاطلاع عليها (الفقرة العشرون) ، تلتزم الغرفة بمراعاة تعليمات الانتخاب وعليها ان تبلغ الاتحاد عن سير العملية الانتخابية اولاً بأول (الفقرة الحادية والعشرون، والثانية والعشرون) [35].

بموجب هذه التعليمات يتم انتخاب اعضاء مجلس أدارة الغرفة، على أن يكون عددهم 10 اشخاص، بعد ذلك يجتمع هؤلاء الاشخاص وبشكل سري في بناية الغرفة ليتم انتخاب رئيس الغرفة ونائبه[36].

مما تجدر الاشارة اليه، ان التعليمات الانتخابية وضعت لكي تضمن العدالة في الانتخاب وعدم التحيز لشخص دون الاخر، لكن رغم ذلك لم تؤدي هدفها الذي وجدت من اجله ، اذ اتضح بعد البحث والتحليل والتقصي واجراء مقابلات مع اشخاص معنين، ان الانتخابات كانت تجري باتفاق المسبق بين الاشخاص على صعود مرشحين معينين ، وبعضهم انتخبوا بالتوصية .

ثالثاً : ظهور غرفة تجارة المثنى

عندما بدأت عجلة التجارة تدور في المثنى والتي اثرت بشكل ايجابي على تطوير اسواقها ، وتغيرت اشكال المحال التجارية ، وواجهاتها نتيجة تطور المدينة ، ووفرة الاموال ، وازدياد نشاط الحركة التجارية وكثرة عدد التجار، فضلاً عن التغيرات التي طرأت على المدينة في الجانب الاداري. اذ اصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراره رقم(159) برفع رتبة مدينة السماوة من قضاء الى لواء، وبموجب تطبيق قانون المحافظات في1 تشرين الاول 1969 باستبدال لواء السماوة بمحافظة المثنى[37]، نسبة الى البطل العربي (المثنى بن حارثة الشيباني)الذي كان يقاتل الفرس في بادية السماوة في صدر الاسلام الاول[38].

بعد أن نالت السماوة استقلالها عن الديوانية التي كانت تابعه لها ادرياً ، كان تجار السماوة ينتمون الى غرفة تجارة الديوانية [39]، ومن هنا كان لابد من وجود غرفة تهتم بشؤون التجار وتنظم الاعمال التجارية لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا جاءت مبادرة كبار تجار المحافظة بتأسيس غرفة تجارة المثنى .

أن التغيرات التي حصلت في بنية النظام الاقتصادي في العراق ، وفي التشريعات وتعديلاتها ، ادت الى تعدد مهام الغرفة وواجباتها لذا فأن مسيرة عمل الغرفة مرت بثلاث مراحل رئيسية وهي:-

المرحلة الاولى(1970-1989): تبدأ منذ تأسيس الغرفة 1970 التي جاءت بمبادرة من قبل مجموعة من كبار تجار المحافظة[40]، قدموا طلب الى الحكومة المركزية للموافقة على تأسيس غرفة تجارة للسماوة ، وحاز الطلب المقدم على موافقة الحكومة في 10 تشرين الاول 1970، واعتبر هذا التاريخ تاريخ تأسيس غرفة تجارة المثنى[41]، التي احتلت المرتبة الخامسة عشر من بين غرف التجارة العراقية وهذا ما يظهر في الجدول الآتي[42]:-

جدول رقم (1)

الغرف التجارية العر اقية حسب سنوات التأسيس

التسلسل	اسم الغرفة	سنة التأسيس	التسلسل	اسم الغرفة	سنة التأسيس

1	غرفة تجارة بغداد	1926	10	غرفة تجارة الديوانية	1961
2	غرفة تجارة البصرة	1926	11	غرفة تجارة اربيل	1966
3	غرفة تجارة الموصل	1926	12	غرفة تجارة بعقوبة	1966
4	غرفة تجارة بابل	1949	13	غرفة تجارة السليمانية	1967
5	غرفة تجارة النجف	1950	14	غرفة تجارة الكوت	1968
6	غرفة تجارة العمارة	1950	15	غرفة تجارة المثنى	1970
7	غرفة تجارة كربلاء	1952	16	غرفة تجارة الانبار	1971
8	غرفة تجارة كركوك	1957	17	غرفة تجارة دهوك	1978
9	غرفة تجارة الناصرية	1958	18	غرفة تجارة صلاح الدين	1980

ولتدعيم ركائزها في المرحلة الاولى اعتمد التجار على امكانياتهم الذاتية في توفير مستلزمات الغرفة في بادئ الامر من اجل أداء وظائفها الادارية والتنظيمية ، وبمرور الوقت نمت وتطورت الغرفة واستطاعت ان تقوم بواجباتها الاساسية ضمن الاهداف المرسومة لها حيث عملت على استقطاب اكبر عدد من التجار في المحافظة في تأدية دورها الفاعل في رفد الحركة التجارية ، فكان عدد منتسبي الغرفة في بداية التأسيس (210) تاجراً ثم ارتفع العدد 1995 الى (6675) تاجراً وهم في تزايد مستمر، وعملت الغرفة على تنظيم العمل التجاري من خلال الدراسات والمقترحات التي تقدمت بها لتطوير ما يمكن تطويره من نشاطات اقتصادية وتجارية لخدمة المحافظة [43].

عقد اول اجتماع لمجلس الغرفة في 10 تشرين الاول1970 بحضور التجار الاوائل ، وبعض مدراء الدوائر التجارية والمالية في المحافظة[44]، لغرض انتخاب اعضاء أول مجلس لإدارة الغرفة، وتألفت منهم الهيئة التأسيسية التي اجرت عملية الانتخاب بشكل سري بعد توزيع بطاقات الانتخاب على التجار الحاضرين، ليتم اختيار رئيس مجلس الادارة الاول للغرفة (رئيس الغرفة) بموجب المادة (22) من قانون الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية العراقية رقم(100) لسنة 1966[45]، وكانت النتيجة اختيار محمد الحاج اسماعيل رئيساً للغرفة[46]، بعد ذلك تداول الحاضرون مسألة اعداد مسودة النظام الداخلي للغرفة، واخذ بعين الاعتبار طبيعة الاوضاع الاقتصادية والتقاليد والاعراف الاجتماعية السائدة في المحافظة، وتمت الموافقة عليه وطبعه في كراس خاص وتوزيعه لاطلاع التجار عليه[47].

مارست الغرفة اعمالها في ظل القانون رقم(100) لسنة 1966[48]، الذي تميز بانفراد القطاع الخاص بتحمل مسؤولية ادارة الغرفة بصورة كاملة ، لذلك كان اعضاء مجلس ادارة الغرفة من القطاع الخاص[49]، ثم جرى تعديل على القانون بعد اول دورة[50]، بصدور قانون رقم (45) لسنة 1973 بموجبه تم مشاركة القطاع الاشتراكي في مسؤولية ادارة الغرفة جنباً الى جنب مع القطاع الخاص[51] بهذا اصبح اعضاء مجلس ادارة الغرفة نصفهم من القطاع العام والاخر من القطاع الخاص[52].

في سنة 1983 كان هناك توجه من الحكومة بتحقيق وحدة تمثل النشاطين التجاري والصناعي وتعزز قدرتهما على المساهمة في وضع الخطط الاستثمارية وتطوير النشاط الاقتصادي في البلاد وتهيئة ظروف افضل في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وايجاد تنظيم قانوني موحد يعمل على العناية بالنشاطين التجاري والصناعي، ولتجنب الازدواجية في العمل وتحقيق مبدأ المركزية في توجيه هذين المجالين لتعزيز دورهما في عملية التنمية القومية، اصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراره رقم (275) بجلسته المنعقدة في2 اذار1983 قانون رقم(24) لسنة 1983سمي بـ(قانون الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية)[53]، عليه تغير اسم الغرفة الى(غرفة تجارة وصناعة المثنى)[54].

استمرت الغرفة عاملة وفقاً للقانون رقم(45) لسنة 1973حتى 17 تشرين الثاني 1984، عندما بدأ العمل بالقانون رقم(24) لسنة 1983 الذي تم بموجبه دمج اتحاد الصناعات العراقي مع

الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ،وعلى اثر ذلك تحملت الغرفة مسؤوليات اضافية جديدة ، اذ اخذت على عاتقها مهمة رعاية وتطوير المشاريع الصناعية في المحافظة ، واستمر العمل بالقانون حتى 28 تشرين الاول 1989 حينما صدر القانون رقم (43) لسنة 1989 الذي تم بموجبه فصل الغرفة التجارية عن الغرف الصناعية والذي بدأ العمل به اعتباراً من 28 تشرين الاول 1989[55].

بموجب المادة (12) قانون رقم (24) اصبح مجلس ادارة الغرفة يتألف من اثنتي عشر عضواً بدلاً من سبعة ، ثلاثة منهم من القطاع الخاص، يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة بطريقة الاقتراع السري اما ممثلي القطاع الاشتراكي والمختلط والتعاوني فيكون عددهم ثلثي مجموع عدد اعضاء المجلس[56].

مما تجدر الاشارة اليه ، ان دور الغرفة خلال المرحلة الاولى كان ضعيف ، بسبب هيمنة القطاع الحكومي على الغرفة ، فأصبحت الغرفة شبه دائرة تابعة للقطاع الحكومي، ولانشغال رؤساء الغرفة بالوظائف الحكومية مما جعل شغل الغرفة ثانوياً لهم .

المرحلة الثانية (1989– 2003):- تميزت المرحلة بإلغاء قانون رقم (24) لسنة 1983 بعد مضي (180) يوماً من تاريخ صدور قانون (اتحاد الغرف التجارية العراقية) رقم (43) لسنة 1989 الجديد ونشره في الجريدة الرسمية[57]، اصبحت الغرفة بموجب هذا القانون منظمة اقتصادية مهنية لرعاية شؤون النشاط التجاري الخاص وتقديم الخدمات والمعلومات له، بالشكل الذي يعينه على ممارسة دوره في الانشطة التجارية، وبموجبه تم فصل الغرف التجارية العراقية عن اتحاد الصناعات العراقي، واصبح مجلس ادارة الغرفة يتألف من عشرة اعضاء[58]، بدلا من اثنتي عشر عضوا، يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة بطريقة الاقتراع السري ، كما اصبحت مدة العضوية للدورة اربع سنوات قابلة للتجديد[59]، وتم اعتماد شروط اضافية على المتقدمين للترشيح الى عضوية مجالس ادارات الغرف التجارية العراقية ومنها، ان يكون مؤمناً بمبادئ واهداف ثورة 17-30 تموز، وان يكون مساهم في المعركة المقدسة ضد العدوان الايراني سواء بالمشاركة او التطوع او مساهمته في ميادين العمل والانتاج او في نتاجاته الفكرية والادبية او التبرع بالأموال والذهب بشكل يتناسب مع قدراته وامكانياته، وبناء على ذلك تم اضافة فقرة الى استمارة الترشيح التي تنص على ذكر المرشح لمساهمته في المعركة باي جانب من الجوانب التي اشار اليها القرار، لان الاستمارة لن تقبل مالم تكن للمرشح المساهمات الفعالة والمتميزة [60].

في ظل القانون الجديد شرعت الغرفة في ارساء أسس ودعائم التنظيم الاداري الحديث ومارست الصلاحيات والمهام المنوطة بها بموجب التشريع الجديد، ومع بداية انتخابات الدورة الثامنة للغرفة دعا رئيس الاتحاد العام للغرفة التجارية العراقية عبد القادر عبد اللطيف الغرف لانتخاب اعضاء مجالسها قبل مدة لا تقل عن شهر من الموعد الاول للانتخابات وتبلغ الجهات المختصة بذلك[61]. وبناءً على ذلك وجه اعلان الى جميع الغرف التجارية في العراق ، لانتخاب ممثليهم في مجالس ادارتها في 2 كانون الاول 1989 ويكون انعقاد هذه الهيئات صحيحاً اذا حضر اجتماعها اغلبية الاعضاء ، وفي حال عدم اكتمال النصاب في الموعد المقرر يؤجل الى اليوم المقابل من الاسبوع التالي وعندها يكون النصاب حاصلا بمن يحضر [62].

وفي صباح يوم السبت 2 كانون الاول 1989 المحدد للانتخاب، حضر الاعضاء الذين جددوا رسوم الاشتراك السنوي لهم، وحضر السادة المرشحون الى مقر الغرفة ، وبسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، اذ كان عدد الحاضرين اقل من اغلبية الاعضاء ممن يحق لهم الاشتراك بالانتخاب ، بناءً عليه تأجلت الانتخابات الى يوم السبت الموافق 9 كانون الاول 1989، وايضاً لم يحصل النصاب وتأجلت الى يوم السبت 16 كانون الاول 1989، وفي الموعد الجديد حضر الاعضاء واكتمل النصاب وجرت عملية الانتخاب التي استمرت الى نهاية الدوام الرسمي، واستناداً الى المواد (44،45) من النظام الداخلي للغرف التجارية وجه مدير الغرفة عبد الامير طالب حميدي[63] السابق الدعوة للأعضاء الـ10 الفائزين بعضوية المجلس للحضور في مقر الغرفة لعقد جلسة خاصة بانتخاب الرئيس ونائبه [64].

مما تجدر الاشارة اليه ان الالية المتبعة للانتخاب وعدد الاعضاء لم تتغير واستمرت على جميع الدورات اللاحقة ولم يجري أي تغير فيها. كما تميزت المرحلة برفع هيمنة الدولة عن الغرفة التي اصبحت قطاع خاص وكل الاعضاء الـ10 تجار ولا يوجد فيهم موظف حكومي[65] .

DOI:10.18018/URUK/021-14/306-332

المرحلة الثالثة (2003– 2019):- كانت بداية سنة 2003 إيذاناً ببدء هذه المرحلة من تاريخ الغرفة التي تميزت بأحداث مهمة وهي سقوط بغداد وما رافقها من عدم استقرار الوضع في عموم البلاد مما انعكس على الغرفة ، اذ سافر بعض اعضاء الغرفة ومنهم رئيس الغرفة عبد الله لفته ممدوح [66] الى خارج العراق ، فتم عقد جلسة استثنائية في صباح يوم الاثنين الموافق 21 نيسان 2003 في الساعة العاشرة صباحاً بحضور8 اعضاء فقط لتقيم وضع الغرفة وتمشيت امورها لغاية موعد اجراء الانتخابات القادمة للدورة الحادية عشر، فتولى نائب رئيس الغرفة عبد الامير طالب حميدي شؤون الغرفة للفترة من9 نيسان 2003 ولغاية 10 ايار 2003[67].

جرت الانتخابات يوم السبت الموافق 10 ايار 2003 على قاعة الغدير بحضور عدد كبير من الهيئة العامة والمرشحين ، وقبل بدء الانتخاب جرى فتح صناديق الاقتراع امام الحضور، للتأكد من خلوها من اية ورقة وتم اقفالها ثم اعلن عن بدء عملية الانتخاب في الساعة الثامنة صباحاً واستمرت عملية التصويت حتى الساعة الرابعة عصراً ، وعندها تم غلق الصناديق، ولم يمدد وقت الانتخاب لعدم الحاجة الى ذلك ، وبعدها جرى فتح الصناديق للقيام بعملية فرز اصوات الناخبين وعدها، واظهرت النتائج فوز10 اشخاص بالعضوية ، وعملاً بأحكام (المادة الرابعة والاربعون) من النظام الداخلي للاتحاد والغرف التجارية المعدل[68]، اجتمع الاعضاء العشرة في مقر الغرفة لانتخاب رئيس الغرفة ونائبيه بالاقتراع السري ، وبذلك تم انتخاب ديوان الرئاسة [69].

مما تجدرالاشارة اليه ، ان المرحلة الثالثة لم يجري فيها أي تغير على القوانين المتبعة للغرف التجارية العراقية ، اذ استمر العمل وفق قانون رقم (43) لسنة 1989، وان الية الانتخابات لم تتغير.

رابعاً : موقع الغرفة

في بداية تأسيس الغرفة 1970 كانت مواردها المالية محدودة لهذا لم تكن تمتلك امكانيات كبيرة لتشيد بناية خاصة بها، لذلك استأجرت شقة في بناية السينما[70](الحالية في منطقة الغربي)، ونتيجة لاتساع اعمالها وكثرة المهام المناطة بها، قررت الغرفة استئجار بناية جديدة تتخذ مقراً لها على أن يكون في موقع قريب من فروع الشركات التجارية ومصرف الرافدين لتسهيل مراجعات التجار والوكلاء ويكفي لأشغال كافة الموظفين والعمال، فكان موقعها رئاسة المحكمة القديمة في شارع المحافظة وبسبب ارتفاع بدلات الايجار للدوائر والمؤسسات تقرر ان يكون بدل الايجار السنوي 2000 دينار، وتم مفاتحة الاتحاد العام للغرف التجارية ، بزيادة الاعتماد المخصص للغرفة في الميزانية التخمينية لسنة1980[71]، وحصلت الموافقة عليه في6 نيسان 1980 على أن يكون بدل الايجار السنوي بمقداره 1500,000 دينار[72]، بذلك خفض بدل الايجار ليكون ملائم للغرفة، وانتقلت الغرفة الى موقعها الجديد في 13 نيسان 1980، وتم تجهيزها بأثاث جديد بمبلغ 500 دينار[73]، ونصبت مبردات، ومكيفات جديدة للغرفة بكلفة 40 دينار[74]. وفي سنة 1991 تمكنت الغرفة من شراء بناية خاصة بها ، من تاجر عراقي[75] يعمل في دولة الكويت، مر خلال هذه الفترة بضائقة مالية مما اضطره الى تصفية املاكه في العراق ومنها بناية الغرفة الحالية التي كانت في الاصل فندق ، فاستثمرت الغرفة الفرصة واشترتها بمبلغ (225) الف دينار عراقي، بعد حصولها على منحة وقرض من اتحاد الغرف التجارية وذلك لان السيولة المالية للغرفة كانت غير كافية، فضلاً عن مساعدة بعض تجار المحافظة[76]، وبذلك اصبح للغرفة بناية خاصة لها[77].

خامساً: اهداف ومهام الغرفة

أن للغرفة مجموعة من الاهداف والمهام الخاصة بها التي تسعى لتنفيذها ووضعها ضمن خطتها السنوية المعدة لهذا الغرض، اذ تقوم الغرفة بتسجيل الاسماء التجارية والعقود في السجل التجاري وتزود المؤسسات والدوائر الحكومية بالمشورة والمعلومات التي تطلب منها فيما يخص التجارة والصناعة والعادات التجارية، والقيام بدورها في التحكيم لحسم الخلافات التجارية الناشئة بين التجار او الشركات بعد تكليف الطرفين لها بذلك، وتأليف لجان خاصة للتحكيم، واصدار شهادات المنشأ للسلع العراقية واصدار وتصديق الوثائق التجارية الاخرى ، فضلاً عن قيامها بتأليف لجان من اعضائها للكشف عن الاموال وتنظيم الشهادات المطلوبة وتسمية الخبراء للمحاكم ودوائر الدولة كلما طلب منها ذلك ، وتحديد الكفاءة المالية وتنظيم الكفالات للأمناء، وتنظيم سجلات الاسعار الرئيسية لمختلف البضائع المتداولة في السوق المحلية، والعمل على اصدار المطبوعات التي تعنى بنشر الوعي

التجاري بين التجار ورفع مستواهم المهني، تحديد الكفاءة المالية وتنظيم الكفالات للأعضاء، والقيام بدراسة للأوضاع التجارية وتقديم الاقتراحات الكفيلة بمعالجة المعوقات التي تعترض التجارة والصناعة في البلاد، ومن مهامها ايضاً وضع المقترحات لتعديل القوانين التجارية والتعريفات الكمركية وفتح الطرق ووسائل النقل كافة[78].

مما تجدر الاشارة اليه، ان هذه الاهداف تضعها الغرفة كل سنة من ضمن خطتها السنوية ، وتسعى لتحقيقها، وبذلك تحقق الغرفة تقدم كبير في نشاطها لخدمة التجارة والتجار في المدينة .

سادساً: النظام الداخلي لغرفة تجارة المثنى

وضع المجلس الاداري نظام داخلي للغرفة، تم بموجبه تصنيف التجار الاعضاء الى ستة اصناف بحسب المقدرة المالية ، والاعمال التجارية، وسمعته في الوسط التجاري[79]. فكانت الرسوم بموجب قانون رقم (43) لسنة 1989، وعلى الشكل التالي[80]:-

جدول رقم (2)

تصنيف كفاءات التجار المالية لمنتسبي الغرفة 1989

الصنف	الكفاءة المالية
الممتاز	1,000,000 مليون دينار
الاول	250,000 دينار
الثاني	100,000 دينار
الثالث	30,000 دينار
الرابع	10,000 دينار
الخامس	اقل من 10,000 دينار

عدلت مقدار الكفاءة المالية والصنف للتجار بموجب قرار مجلس الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية رقم(18) للجلسة السابعة والثلاثون، الدورة الثانية عشر، 8 ايلول 2013، واصبحت على الشكل التالي[81]:- **جدول رقم (3)**

تصنيف كفاءات التجار المالية لمنتسبي الغرفة 2013

الصنف	الكفاءة المالية
الممتاز	1000,000,000 مليار دينار
الاول	750,000,000 مليون دينار
الثاني	500,000,000 مليون دينار
الثالث	250,000,000 مليون دينار
الرابع	50,000,000 مليون دينار

حدد النظام الداخلي للغرفة، اجتماعات لجنة الإدارة تعقد كل اسبوعين في وقت وتاريخ يحدده الرئيس، ويجوز عقد اجتماع فوق العادة حسب طلب الرئيس او بطلب من اربعة اعضاء او اكثر من لجنة ادارة الغرفة ، ويتم نصاب الجلسة عندما يكون الحضور اكثر من نصف الاعضاء بواحد ، اما اذا لم يتم النصاب في جلستين متواليتين عندئذ يتم النصاب في الجلسة الثالثة بحضور ثلث الاعضاء في الاقل بما في ذلك الرئيس او نائبه[82].

مدة العضوية في لجنة الادارة سنتان، ثم يتم تبديل نصفهم للمرة الاولى بالقرعة، اما قرارات اللجنة فتتخذ بأكثرية الاصوات، واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس صوت الرجحان ، والتصويت يكون برفع الايدي، واذا كانت المسألة مهمة فيكون التصويت سرياً. وحدد النظام الداخلي شروط العضوية، اذ يستطيع التاجر العراقي الانتساب الى الغرفة بعد تقديم طلب الانتماء للجنة على أن تتوفر فيه عدة شروط منها: ان يكون التاجر قد مارس التجارة في محل خاص، وان يكون عراقي الجنسية، ويتخذ اسماً تجارياً مسجلاً في السجل التجاري لدى الغرفة، وان يكون لديه حساب جاري مع احد المصارف ، وان يكون متمتعاً بالأهلية القانونية، وان يزكيه عضوين من اعضاء الغرفة[83].

سابعاً: شؤون الغرفة المالية

تبدأ السنة المالية للغرفة في الاول من كانون الثاني من كل سنة ميلادية وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الاول من نفس السنة[84]. اما واردات الغرفة فكانت من التبرعات المالية والعينية من السادة التجار اعضاء الغرفة، ومن رسوم الاشتراكات السنوية والاجور التي تأخذها الغرفة عن الخدمة التي تقدمها بعد تقديم كشف بها الى وزير المالية، وتصديق الكفالات وإيرادات المنشآت العائدة لها، ومنها تصرف رواتب موظفيها[85]. وكانت رسوم الاشتراك تقدر حسب صنف التاجر، وكما موضح في الجدول التالي[86]:-

جدول رقم (4)

رسوم الاشتراك السنوي

سنة 1970	سنة 1989	سنة 1999	سنة 2004	سنة 2016	سنة 2019

الصنف	المبلغ	الصنف	المبلغ	الصنف	المبلغ	الصنف	المبلغ	الصنف	المبلغ	الصنف	المبلغ	الصنف	المبلغ
الممتاز	20 دينار	الممتاز	250 دينار	الممتاز	7500 دينار	الممتاز	28000 دينار	الممتاز	275000 دينار	الممتاز	420000دينار		
الاول	12 دينار	الاول	150 دينار	الاول	5000 دينار	الاول	23000 دينار	الاول	250000 دينار	الاول	285000دينار		
الثاني	8 دينار	الثاني	100 دينار	الثاني	3000 دينار	الثاني	18000دينار	الثاني	100000 دينار	الثاني	130000دينار		
الثالث	5 دينار	الثالث	50 دينار	الثالث	1500 دينار	الثالث	13000دينار	الثالث	75000 دينار	الثالث	101,000دينار		
الرابع	3 دينار	الرابع	25 دينار	الرابع	1000 دينار	الرابع	11000دينار	الرابع	50000 دينار	الرابع	71000 دينار		
الخامس	2-1 دينار	الخامس	10 دنانير	الدلالين	500 دينار	الدلالين	23000دينار	-	-	-	-		

كانت الغرفة ملزمة بدفع 10% من مجموع الواردات العامة السنوية للغرفة الى الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ثم الغيت سنة 2003 وبذلك اصبح الوضع المالي للغرف جيد [87].

ثامناً : الهيكل الاداري للغرفة وتشكيلاته

شمل الهيكل التنظيمي للجهاز الاداري للغرفة على النحو التالي[88] :-

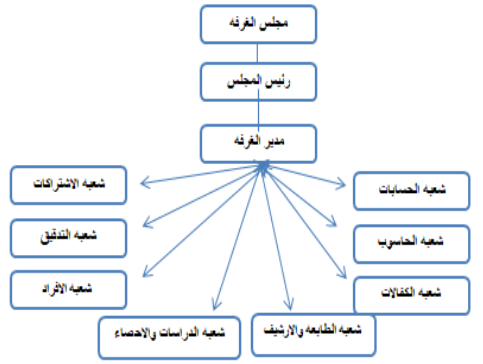

ادخل تعديل على الهيكل الاداري بموجب قانون رقم 43 لسنة 1989 وعلى الشكل التالي [89] :-

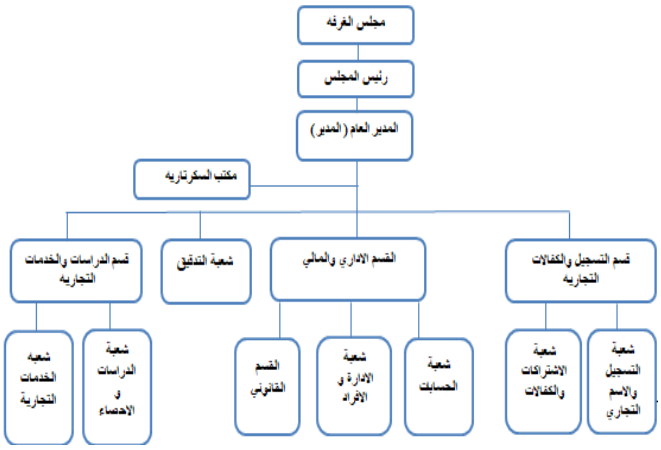

من الجدير بالملاحظة ، أن الهيكل الاداري للغرفة يقرره قانون اتحاد الغرف التجارية العراقية ويسري تنفيذه على كل الغرف في العراق، واي تغير او استحدث يصدر من الاتحاد العام للغرف التجارية وليس من الغرفة ، لهذا فأن الهيكل الاداري للغرف ادخل عليه تعديل بسبب توسع اعمال الغرف وكثرة المهام التي يؤديها للقطاع التجاري في المحافظات مما ادى الى الحاجة باستحداث الاقسام والشعب لكي تؤدي الغرف دورها بشكل فاعل.

تاسعاً: رؤساء الغرفة

تعاقب على رئاسة الغرفة عدة رؤساء بواقع اثنى عشر دورة ، ولكل منهم فترة معينة حيث تجري الانتخابات كل اربعة سنوات قابلة للتجديد[90] ، والجدول التالي يتضمن الاسماء ومدة العضوية [91]:-

جدول رقم (5)

اسماء رؤساء غرفة تجارة المثنى منذ تأسيسها 1970 ولغاية 2019

الدورات	الاسم	المهنة	سنوات العضوية

			من	الى
1	محمد الحاج اسماعيل آل عبيد	تاجر	10 تشرين الاول 1970	20 نيسان 1974
2	محمد الحاج اسماعيل آل عبيد (جدد انتخابه)	-	20 نيسان 1974	20 نيسان 1977
3	حمودي شهيد ناجي	معاون محافظ	25 نيسان 1977	15 تشرين الثاني 1979
4	عباس خضير الروضان	مدير مصرف الرافدين	27 تشرين الثاني 1979	25 تموز 1981
5	علي خليل ابراهيم	مدير الشركة العراقية	26 تموز 1981	16 تشرين الثاني 1984
6	عبد الامير طالب الاعرجي	مدير مصرف الرافدين	17 تشرين الثاني 1984	19 شباط 1989
7	نجاح مهدي علي [92]	مدير الرقابة التجارية	20 شباط 1989	19 تشرين الثاني 1989
8	عبدالله لفته ممدوح	تاجر	16 كانون الاول 1989	16 كانون الاول 1993
9	عبدالله لفته ممدوح (جدد انتخابه)	-	18 كانون الاول 1993	16 كانون الاول 1997
10	عبدالله لفته ممدوح (جدد انتخابه)	-	16 كانون الاول 1997	16 كانون الاول 2001
11	عبدالله لفته ممدوح (جدد انتخابه) [93]	-	16 كانون الاول 2001	9 نيسان 2003
11	عبد الامير طالب الاعرجي (انتخب لإكمال المدة القانونية للغرفة خلال الدورة الحادية عشر)	-	10 ايار 2003	16 كانون الاول 2006
12	كريم محمد علي عبيد الطائي [94]	تاجر	20 كانون الاول 2006	مستمر لحد ألان 2019

يلاحظ من الجدول اعلاه، أن بعض رؤساء الغرفة اكملوا دورتهم القانونية البالغة اربع سنوات ، اما البعض الاخر فلم يكملوا مدتهم القانونية بسبب الوفاة او الاستقالة، فضلاً عن تجدد انتخاب شخصيات للرئاسة اكثر من مره ، ويعود ذلك لكفاءتهم في ادارة الغرفة وبعضهم جاء بالتزكية ، كما ان اخر رئيس للغرفة استمرت دورته فترة طويلة ، وعند البحث عن السبب وجد ان الفترة الممتدة من 2006 ولغاية 2019 لم تجري انتخابات في الغرفة لعدم وجود مرشحين للمنصب ويعود ذلك لعدم وجود عدد كافي من المنتمين للغرفة من الصنف الممتاز والاول[95]، فضلاً عن عدم توفر الشرط الذي وضع لكي يكون مؤهلاً لهذا المنصب، بان يكون حاصل على الشهادة الجامعية الاولية في الاقل[96]، رغم ان اخر رئيس للغرفة كريم محمد علي لم يحصل على الشهادة الجامعية ومستمر في المنصب لان الاتحاد العام للغرف التجارية اعطى غرفة تجارة المثنى استثناء من هذا الشرط لعدم وجود مرشح ثاني ليتم استبداله .

المبحث الثالث : اسهامات غرفة التجارة

اولاً : اسهامات الغرفة في الجانب الاقتصادي

كان لغرفة التجارة دور مهم في متابعة اوضاع المحافظة الاقتصادية كافة ، والتجارية خاصة منذ اول يوم لتأسيسها، واتضح دورها بشكل فاعل من خلال اعمالها ونشاطاتها التي حاولت من خلالها معالجة المشاكل التي تعترض النشاطات التجارية في المدينة ، فكان لها اسهامات في ميادين عدة خلال المرحلة الاولى (1970-1989) ومنها :-

1. اهتمت الغرفة بمعالجة القضايا الاقتصادية العامة كمكافحة الغلاء، توفير السلع الاساسية للمستهلكين ، تحديد اجور نقل البضائع بالسيارات، وضع انظمة للأوزان والمكاييل ومراقبتها، وتقديم خدمات للوسط التجاري في مجالات التحكيم وتصديق الكفالات والفواتير [97].
2. طالبت الغرفة من الجهات الرسمية الحكومية بتوفير فرص العمل للشباب للقضاء على البطالة المتفشية في المنطقة ورفع المستوى المعاشي والاقتصادي لأبناء المحافظة .

DOI:10.18018/URUK/021-14/306-332

3. سعت الغرفة الى فتح افاق جديدة امام التجار من خلال عقد اتفاقات مع الغرف التجارية في المحافظات الاخرى او دول الجوار بهدف توسيع النشاط التجاري لان حركة رؤوس الاموال لامجال لها للتوسع داخل المحافظة، لذلك دعت الغرفة ممثلي الغرف في الاخرى الى التعاون المشترك فيما بينهم للنهوض بالواقع الاقتصادي .
4. قامت الغرفة بدراسة الظواهر الاقتصادية والتجارية لحركة السوق المحلية ومتابعة الواقع المالي ودراسة اوجه الاستثمار من اجل تطوير الامكانيات المالية للغرفة ، وشاركت الغرفة في الاجتماع الثاني للجنة دراسة وتحديد المشاريع الصغيرة في المحافظة ، ونتج عن الاجتماع توصيات بالعمل للتنسيق بين المحافظات لتوضيح آلية منح القروض وتنفيذ المشاريع المطلوبة [98].
5. قدم وكلاء الحديد والخشب في المحافظة مقترحات الى الغرفة لتوفير هذه المواد الضرورية في البناء والمشاريع العمرانية اذ انها تعد عاملاً هاماً في تطوير خطة التنمية الاقتصادية ، ووافقت الغرفة على المقترحات التي من شأنها يتم القضاء على شحة هذه المواد ، وتم رفعها الى الاتحاد العام للغرف التجارية وحصلت الموافقة [99].
6. وافق المركز العام للشركة العامة لتجارة المنسوجات وبناءً على طلب الغرفة بتزويد اسواق المحافظة بالسجاد المستورد وبأسعار رخيصة[100]، كما وافقت الشركة العراقية التجارية على توفير المواد المفقودة والشحيحة في الاسواق ومنها اجهزة التلفزيونات العراقية الملونة حجم 20 -17بوصة عراقي غير ملون، والمكيفات المستوردة والثلاجات والمجمدات 6-1 قدم ، وحصلت الغرفة على موافقة الشركة العامة لتجارة المكائن والمعدات بترشيح وكلاء لبيع الادوات الاحتياطية للمكائن والمضخات فضلاً عن تزويد السوق باللحوم المستوردة والاسماك البحرية ذات النوعية الجيدة من قبل المنشأة العامة للتسويق الزراعي[101].

اما نشاط الغرفة خلال المرحلة الثانية (1989 – 2003) فكان كالتالي :

1. عانت الاسر العراقية من الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وللتخفيف عنها تم اعتماد نظام البطاقة التموينية في14 تشرين الاول1990 لتوفير المتطلبات الاساسية للغرفة من السلع التموينية الضرورية مثل الطحين والرز والسكر وحليب الاطفال وحليب الكبار والزيت والبقوليات والمنظفات وغيرها من المواد المتوفرة في وزارة التجارة ، وتوزع هذه المواد ضمن بطاقة خاصة بحسب عدد افراد كل اسرة مع بداية كل شهر بشكل منتظم عن طريق الوكلاء المعتمدين لدى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، اما اسعارها فكانت زهيدة جدا ورمزية، لمساعدة المواطن على تجاوز ظروف الحصار، فنشطت الغرفة في متابعة السوق المحلية وانشطتها وحركة البضائع والسلع فيها، وحل المشاكل التي تواجه الوكلاء في تطبيق هذا النظام وماهي المخالفات التي سجلت عليهم ، فضلاً عن التعاون والتنسيق بين الغرفة وفروع الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية [102].
2. شكلت الغرفة لجنة استشارية في 22 كانون الثاني 1994[103]، لمتابعة النشاط الاقتصادي في المحافظة وعقدت عدت جلسات قررت فيها اولاً: التأكيد على بلدية السماوة لإكمال انجاز تشيد الكراج الموحد لما له من اهمية كبيرة للمحافظة، وثانياً : تم مفاتحة فرع الشركة العامة للحبوب حول وجود نقص في اوزان الرز المجهز لوكلاء المواد الغذائية وضرورة العمل لسد هذا النقص ، وثالثاً: مفاتحة المصارف الحكومية لتسهيل توفير العملة الوطنية للتجار لتسهيل تعاملهم لشراء السلع من اسواق بغداد الذين يرفضون التعامل بالشيكات ، كما فاتحة اللجنة مكتب المحافظة لغرض فتح مكاتب جديدة للدلالين في قضاء الخضر لانعدامها هناك ، فضلاً عن مفاتحة الاتحاد التعاوني الاستهلاكي لزيادة حصة الالبان في المحافظة [104].
3. تنفيذاً لتوجيهات وزارة التجارة حول منع استيراد وعرض وتداول السلع الاستيرادية في السوق المحلية الذي يبدأ تنفيذه في21 أب1994باستثناء مثيلاتها من الانتاج المحلي، كما تقرر عدم شمولية بعض السلع في العرض والتداول فقط وخاصة الاقمشة بأنواعها، بناءً على ذلك ساهمت الغرفة بشكل فاعل في تبصير وتوجيه اصحاب المحلات لتصريف السلع الممنوعة، وتم عرض لوحة جدارية بالسلع الممنوعة في السوق الرئيسي [105].

4. قدمت الغرفة مذكرة رقم(1) في 27 ايلول 1995 الى الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية حول الارتفاع المتسارع للأسعار نتيجة استمرار فرض الحصار الاقتصادي على العراق وخصوصاً اسعار المواد الغذائية (السكر والطحين المستورد ، الشاي، والزيوت النباتية، اللحوم الحمراء والبيضاء والاسماك ، بيض المائدة)، على الرغم من مساعي وزارة التجارة في دعم الاسعار واعفاء المواد الغذائية من الرسوم الجمركية وتقديم التسهيلات للمستوردين، فضلاً عن قيام التجار بعرض المخزون لديهم في الاسواق لزيادة العرض والحد من الجشع والاستغلال، واكدت المذكرة على التصاعد المستمر اسعار المواد الاساسية والاستهلاكية بسبب التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية وتغيرات حركة التبادل التجاري[106].

5. عقدت الغرفة اجتماع مع اصحاب بيع التمور ومتعهدي مكتب تسويق التمور في 3 تشرين الثاني 1999 وتقرر تخفيض نسبة رسوم الجباية من 5% الى 2% ، كما دعت الغرفة التجار المستوردين باستيراد البضائع ومواد البطاقة التموينية لحساب وزارة التجارة ، ووجهت اعلان بأن كل تاجر لديه القدرة المالية الكافية يستطيع المساهمة الفاعلة وللنهوض بالبطاقة التموينية والاستيراد للعمل بها لخدمة اقتصادنا ولمواجهة التحديات الصعبة المفروضة على البلد[107].

6. انشأت الغرفة سنة 2000 صندوق باسم (الاعمار والتطوير) يساهم في دعم انشطة المحافظة في الاعمار والبناء، على أن تستحصل مبالغ الصندوق من التجار عن طريق التبرع الطوعي من خلال حث الميسورين من ابناء المحافظة للإسهام في تطوير المحافظة، وحظى بتأييد واسع من قبل التجار[108].

7. عقدت ندوة تجارية في ديوان وزارة التجارة في 24 نيسان 2001 بحضور اعضاء الغرفة وباقي الغرف التجارية العراقية ، وكان المحور الاساسي للندوة مناقشة اتفاقية المناطق الحرة بين العراق وسوريا ومصر وتونس ، لتوجيه التجار للاستيراد والتصدير مع تلك المناطق ،وبناءً عليه عقدت ندوة للغرفة مع التجار المستوردين والمصدرين في المحافظة في 6 ايار 2001 لتبليغهم بالتوجهات والتعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير[109].

اما نشاط الغرفة خلال المرحلة الثالثة (2003 – 2019) فكان كالتالي :

1. لوحظ أن هناك فتوراً في بث الدعاية التجارية لتبادل الوفود والعمل على تشجيع وجذب الاستثمارات الى داخل المحافظة، لذلك شكلت الغرفة مكتب خاص للمستثمرين يعنى بإقامة انشطة التنمية والدعم من خلال توثيق ومعالجة المعلومات في مجال الاستثمارات، وتقديم المعلومات(القانونية والاقتصادية وحوافز الاستثمار) الكافية لمن يرغم في الاستثمار في المثنى او البلدان التي تهم المستثمرين في المدينة، كما يقوم المكتب باستلام طلبات وعروض الاستثمار المحلية والاجنبية الخاصة بتنفيذ المشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرة، ومنح العقود الفرعية والتراخيص والامتيازات، وتوسيع التعاون في مجال البحوث والتنمية الاقتصادية، ويوفر المكتب نظام مرجعي يتضمن معلومات عن اسواق التصدير وفرص العمل في السوق[110].
2. عقدت اتفاقية تعاون مشترك بين الغرفة وغرفة تجارة كرمنشاه في 4 أب2003 وعلى اساسها عقدت لقاءات موسعة مع تجار المحافظة المستثمرين لتوسيع هذه الاتفاقية .
3. سافر وفد تجاري من اعضاء مجلس الغرفة 2004 لزيارة سوريا لتوثيق التبادل التجاري بين البلدين[111].
4. كانت لتجارة التمور أهمية كبيرة ، لذلك وجهت الغرفة كتاب رقم (69) في 12 كانون الاول 2005 الى مديرية زراعة المثنى ، اوصت فيه بمعالجة ومكافحة الامراض التي تصيب التمور[112].
5. وضعت الغرفة عدد من المقترحات الاقتصادية والتجارية لتفعيل دور الغرفة ومنها جعل نسبة الرسوم والضرائب رمزية ومناسبة دعماً للتجار المصدرين والمستوردين للاستفادة من التغيرات الحاصلة على الساحة العراقية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فضلاً عن تعزيز منظومة الانترنيت في الغرفة لتبادل المعلومات وخدمة التجار وتسهيل امورهم ، كما طالبت بمفاتحة وزارة التجارة من قبل اتحاد الغرف العراقية بمنح صلاحيات للغرف التجارية اعطاء

اجازات الاستيراد والتصدير لتعزيز دورها الريادي في العملية التجارية [113].

6. فاتحة الغرفة شركة توزيع المنتوجات النفطية في المثنى 2007 لتوفير مادة النفط الابيض والكاز للمواطنين بسبب شحتها ، كما فاتحة الشركة العامة لتصنيع الحبوب باستمرار توزيع مادة الطحين للمواطنين لتوقف التجهيز من ثلاث اشهر [114].
7. حضر رئيس الغرفة اجتماع بين اتحاد الغرف العراقية والوفد الاسترالي في مقر الاتحاد في 14 كانون الثاني 2009، وعلى هامش الاجتماع تم الاتفاق على التعاون المشترك بين البلدين ، وفي 20 كانون الثاني 2009 حضر رئيس الغرفة لقاء مع الوفد الاسترالي في مقر هيئة الاستثمار في المثنى ، لعدد من شركات القطاع الخاص الاسترالي فكان حضور الغرفة فاعل ومتميز في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية في المحافظة [115].
8. شكل مجلس استشاري في الغرفة بموجب قرار رقم (7) في الجلسة الخامسة والاربعين من الدورة الثانية عشر المنعقدة في 24 نيسان2010 ، وضع منهاج متكامل لتطوير الاقتصادي [116].
9. افتتحت الغرفة مركز لتطوير المشاريع الصغيرة في المحافظة سنة 2011، يعمل المركز على وضع برامج جديدة لتدريب القدرات الشابة للأعمال الصغيرة والمتوسطة وبرامج اخرى لمبادرة الشباب العراقي ، لذلك اقام المجلس عدة دورات تدريبية للتأهيل الشباب لبداية مشاريعهم التجارية ، وحصل المركز على منحه مركز تجارة الوكالة الامريكية للتنمية بتجهيز المركز بطابعة اوفسيت الى المركز وشاشة عرض ، وفاتحت غرفة التجارة مصرف الرافدين للإدارة العامة لتسير القروض الميسرة الى صغار التجار واصحاب المشاريع الصغيرة [117].
10. شارك وفد الغرفة في منتدى الاعمال الذي اقامته غرفة تجارة بخارست في رومانيا في 3 ايار2012 بالتنسيق مع السفارة العراقية ، كما شارك وفد من الغرفة في معرض تونس الدولي للفترة من 14-16 حزيران 2012 كان حضورهم فاعلاً مما اعطى انعكاس جيد عن امكانيات وقدرات الغرفة ، وحضروا في المؤتمر الاستثماري الدولي الذي انعقد بعد المعرض [118].
11. شاركت الغرفة بمنتدى القطاع الخاص العربي الثالث المنعقد في السعودية للفترة من 12-13 كانون الثاني 2013مع وفد اتحاد الغرف التجارية، والتقى الوفد وكيل وزارة الخارجية السعودي حمد بن محمد الكثيري ، وتناول اللقاء مناقشة مشروع فتح المنفذ الحدودي رفحه – جميمه مع المملكة العربية السعودية كما تم الاتفاق على اقامة ندوة موسعة لأسواق الغذائية [119].
12. أن سجل الغرفة حافلاً بالندوات والانشطة المهنية الاخرى، اذ أقامت الغرفة ندوة حوارية موسعة في مقرها في 21 كانون الثاني 2014 لبلورة رؤى وتكوين افكار وخلق معايير اقتصادية وتعامليه يراد لها أن تتأصل في سلوكيات التاجر السماوي ، وحضرها عدد من التجار والمقاولين ووجهاء المحافظة وأدار الندوة مدير الغرفة احصاء كريم هويدي [120]، وتمت مناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك والخاص بالجانب الاقتصادي والاستثماري والامني، وحضر الندوة اعضاء هيئة استثمار المثنى وفي نهاية الندوة تم اعداد ورقة خاصة بالمرتكزات الاقتصادية للتنمية التي قدمت الى سكرتارية مجلس التخطيط والتنمية ، وتضمنت اهمية شراكة القطاع الخاص لتنمية اقتصاد المدينة. وفي الاتجاه ذاته أقامت الغرفة ندوة اقتصادية ثانية مع شركات المقاولات العامة وبالتنسيق مع اتحاد المقاولين ورجال الاعمال لمناقشة المحاور الاساسية لتنظيم عمل المقاولين والاعمال المنفذة في البناء والأعمار والمشاريع الاقتصادية الاخرى . كما عقدت الغرفة ندوة ثالثة في 3 اذار 2014 مع اصحاب مكاتب دلالة العقارات بحضور عدد من الدلالين لمناقشة الامور المتعلقة بالتزامهم بقانون الدلالة وتوجيهات وزارة الداخلية .كما اقيمت ندوة رابعة كان موضوعها موارد المياه الجوفية في المثنى حاضر فيها نصير البصراوي من هيئة الاستثمار في12 شباط 2014 على قاعة قصر الغدير دار الحوار فيها حول كيفية الاستفادة من موارد المياه الجوفية [121].

DOI:10.18018/URUK/021-14/306-332

13. شاركت الغرفة في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في اربيل في فندق روتانا في 1 اذار 2015 ، وتم مناقشة مواضيع عدة من شأنها تساهم في نهضة اقتصاديات العراق[122].
14. اهم الاجتماعات التي عقدتها الغرفة كان مع وفد غرفة تجارة خرم شهر الايرانية الذي زار الغرفة 2016 وتم التباحث بأهم القضايا الاقتصادية التي تخص التجارة بين البلدين لتفعيل دورها[123].
15. شاركت الغرفة في الورشة التي اقيمت على قاعة الغدير في 26 كانون الثاني 2017 ، بعنوان (أفاق توطين الطاقات المتجددة) التي اقامتها هيئة استثمار المثنى بالتعاون والتنسيق مع وزارتي التعليم العالي والعلوم التكنولوجيا والصحة والبيئة [124].
16. انطلاقاً من ضرورة تفعيل دور غرفة تجارة المثنى في المؤتمرات والانشطة الاقتصادية الدولية شاركت الغرفة في فعاليات مؤتمر اعادة اعمار العراق الذي عقد في دولة الكويت للفترة من 12-14 شباط 2018. كما شاركت الغرفة في مؤتمر تجمع من اجل التنمية في المحافظة في 12 كانون الثاني 2018 بحضور نخبة من الاساتذة والكفاءات من جامعة المثنى مع تقديم بحوث ودراسات تنموية اقتصادية للتنمية البشرية المستقبلية دون الاعتماد على الدعم المالي والمصرفي بالإمكانات الذاتية في تأسيس اي مشروع بسيط وقدمت بحوث حول اهمية بادية السماوة وكيفية استثمارها. فضلاً عن حضور وفد من الغرفة لمؤتمر تونس حول سبل التعاون الاقتصادي بين البلدين [125].
17. عندما قرر مجلس محافظة المثنى منع دخول بيض المائدة المستورد عبر منافذها والاعتماد على الانتاج المحلي لبعض مفاقس البيض العاملة في المحافظة ، شكلت الغرفة وفد تجاري من عدد من تجار الجملة للمواد الغذائية وبيض المائدة في المحافظة لمناقشة ألية تنفيذ القرار وتأثيراته على السوق المحلية وتداعيات ارتفاع معدلات اسعار بيع طبقة البيض في السوق والذي ينتج عنه ضرر على المواطنين ، لذلك عقدت عدة اجتماعات واتخذت التوصيات من شأنها حماية المنتج المحلي وتسوية عملية التسويق بين المنتجين وتجار الجملة للحفاظ على العرض ومستويات الاسعار بموجب تعهدات مقدمة لهذا الغرض[126].

ثانياً : اسهامات الغرفة في الجانب الاجتماعي

1. تشجيعاً للدراسة التجارية في المثنى، خصصت الغرفة جوائز وهدايا للناجحين الاوائل في اعدادية تجارة المثنى وطلاب قسم المحاسبة في المعهد الفني في السماوة [127].
2. وضعت الغرفة برنامج التكافل الاجتماعي لدعم ورعاية الايتام والمعوقين والمسنين بمبالغ مالية تأتي من تبرعات التجار[128]
3. كان للغرفة مشاركة فاعلة في الاحتفالات التي تقيمها المدارس الحكومية والاهلية ومؤسسة اليتيم وذوي الاحتياجات الخاصة وعدد من المدارس في الاحتفالات السنوية ومنها الاحتفالية التي اقيمت على قاعة مدرسة الشمائل الابتدائية، تضمنت عدد من الفعاليات والانشطة الخاصة وتوزيع الجوائز والهدايا عليهم[129].
4. افتتحت في الغرفة صندوق لدعم الحركة الرياضية في المحافظة[130]، وتم ايداع مبلغ 3000 دينار تبرعاً الى نادي الوركاء الرياضي لدعمه ، وفي المقابل منح النادي العضوية الفخرية لرئيس الغرفة عبد الله لفته ممدوح تكريماً له [131].
5. كان للغرفة مبادرة اجتماعية خارج المحافظة ، اذ قدمت مساعدات مالية لمرضى الجذام في محافظة ميسان بمبلغ قدره (10000) دينار وارسل المبلغ الى غرفة تجارة العمارة [132].
6. عقد اجتماع في مقر الغرفة بين رئيس الغرفة كريم محمد علي ومنظمة اليونيسيف للتباحث بشأن تقديم الدعم الكامل لتطوير الخدمات في المحافظة في مجال التربية والتعليم [133].
7. عانى الشعب العراقي من ظروف اقتصادية سيئة في سنوات الحصار الاقتصادي الظالم ، ولتخفيف وطأة هذه الظروف، وانطلاقاً من الشعور بالمسؤولية الوطنية، وتحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي وتقديم الدعم للأسر المحتاجة، قرر مجلس اتحاد الغرف التجارية تأسيس مشروع خيري انساني عرف بـ صناديق الخير، في كل الغرف التجارية العراقية مهمته جمع التبرعات النقدية من اعضاء الغرفة ومنتسبي النشاط الخاص ليتم توزيعها على الأسر المحتاجة والطلبة

المعـوزين ودور الرعايـة الاجتماعيـة والهيئـات والجمعيـات الخيريـة والانشـطة الاجتماعيـة، والغـرض منهـا مسـاعدة الفقراء ومعاونتهم على تجاوز محنة الحصار الذي تعرض له العـراق ، وتـم تأسـيس هـذه الصـناديق في الاول من حزيـران 1992، وتـم تشـكيل لجنـة لإدارة الصـندوق برئاسـة رئـيس الغرفـة عبـد الله لفتـه وعضـوية عـدد مـن اعضـاء مجلـس الغرفـة، واولـت الغرفـة اهتمـام كبير بهـذا المشـروع، وقامـت بتوزيـع المبـالغ التي تتجمـع في الصـناديق على مسـتحقيها من الاسر المحتاجة والمتعففة والمعوزين، وبلغ مجموع المبالغ التي تـم توزيعهـا منـذ تأسـيس الصـناديق 1992 ولغايـة 2001 مـا مقداره 15375550 ديناراً، اما مجموع الأسـر المسـتفيدة بلغ 6248 مـن الأسـر المحتاجـة والمتعففـة، فضـلاً عـن الطلبـة والمعوزين[134]

8. انشـأت الغرفـة صـندوق خـاص لتسـليف التجـار من اعضـاء الغرفة وصندوق للتامين الصحي[135] .

الخاتمـــة :

أن تأسـيس غرفـة التجـارة يعـد حالـة تنظيميـة ايجابيـة لواحـدة من ابرز الفعاليات الاقتصادية في المثنى الا وهي الناحية التجارية ، فكان للتطور الاقتصادي الذي ظهر في المدينة ، من نمو وتوسع النشـاط التجـاري ، ونمـو رؤوس الامـوال ، وازديـاد عـدد التجـار ، أدى ذلك الى ظهور الحاجة الى تنظيم العمل التجاري ، فتأسست غرفـة تجـارة المثنى بجهـود تجـار المدينـة ، فهي منظمـة اقتصـادية مهنيـة تتمتـع بالشخصـية المعنويـة وباسـتقلال مـالي واداري ، امـا نشاطها فيمكن تسجيل الملاحظات الاتية :-

1. سـاهمت الغرفـة بـدور هـام في تحسـن الوضـع الاقتصـادي والاجتماعي للمحافظة في مجالات تنشيط التجارة والتنمية الاقتصـادية بصـورة عامـة باعتبارهـا ممثلـة للقطـاع الخـاص الذي يقوم بدور هام وفعال في ظل النظام الاقتصادي القائم الـذي يتميز بـنمط مختلط يبرز الجهـود المشـتركة للقطـاعين الخـاص والعـام على السـواءً . وكـان للغرفـة دور متميز عـن طريـق المسـاهمة في نشـر الـوعي التجـاري وتقـديم المشـورة والتوجيـه لتطبيـق القـوانين والانظمـة النافـذة ، والتـدخل والتحكيم لحسم الخلافات التجارية ، ومما يزيد من اهميتها انها تمثل شـريحة واسـعة من رجـال الاعمـال واصحاب المهن والحرف والاصناف في مدينة السماوة .
2. كانت فعاليات الغرفة في الجانب الاقتصادي محدود في بداية التأسـيس نظراً لعـدم وجـود منافـذ تصـديرية أو اسـتيراد أو استقبال الوافدين اسوة بالمحافظات الأخرى . وهذا الامر أثر بشـكل كبير على عمـوم الحركـة التجاريـة وجعلهـا مقتصـرة بشـكل كبير على الانشـطة التجارية الداخلية ، لكـن نشـاط الغرفة توسـع بشـكل اكبر بعـد 2003 حيث افتتح العـراق على العالم وتطبيق مبدأ سياسة السوق الحرة والتي اعطت دور كبير وفاعل للقطاع الخاص.
3. سـاهمت الغرفـة في تأمين فرص كبيرة لنشـاط القطـاع الخـاص تجارياً، ومع وجـود الغرفـة اصبح باسـتطاعة التجـار تصـدير المنتجـات الوطنيـة واسـتيراد البضـائع بـدون تحويـل خـارجي ضـمن تسـهيلات اسـتيرادية اداريـة وضـعتها الغرفـة لتكفـل انسيابية النشاط التجاري .
4. لم يكن نشاط الغرفة مقتصراً على الامور التجارية بل تعداه الى امـور اجتماعيـة ، ومـن ذلـك اهتمامهـا بتوزيـع الهـدايا والجـوائز علـى المتفـوقين لتشـجيعهم علـى الدراسـة ، والاحتفـالات التي كانـت تقيمهـا لـذوي الاحتياجـات الخاصـة وتوفير الدعم المالي لهم، ودعم النشاطات الاجتماعية الاخرى مثـل دعـم الحركـة الرياضـية وانشـاء صـندوق للتكافـل الاجتماعي لدعم ورعاية الايتام، وصندوق الخير لدعم الاسر المحتاجـة، فضـلاً عـن مشـاركتها في الاجتماعـات الخاصـة بتطوير العملية التربوية في المحافظة .
5. اسـتطاعت غرفـة تجـارة المثنى مع الغـرف التجاريـة العراقيـة الاخـرى مـن خـلال النـدوات والمـؤتمرات الاقتصـادية واستضـافة الوفـود والانشـطة المهنيـة الأخرى، أن يكـون لهـا أثارها الواضحة في السياسـة الاقتصـادية للمحافظة ، وكان لها مشاركات ايجابية على الصعيد الداخلي والدولي .
6. كانت أدارة الغرفة كفؤة في عملها ودافعت عن منسبيها من التجار ونظمت الانشطة التجارية في المحافظة .

ومهما يكن من أمر، فأن غرفة تجارة المثنى، شأنها في ذلك شأن الغرف التجارية العراقية الأخرى قامت خلال فترة موضوع البحث بإسـهامات لا يسـتهان بهـا لخدمـة الاقتصـاد الـوطني مـن جهـة ،

وتمثيل شريحة التجار في المثنى ، وتنظيم شؤونهم المهنية بشكل جيد من جهة أخرى .

الهوامـــش :

1. عـدنان سـمير دهيـرب ، السـماوة بـين احتلالـين ، ط1 ، (د. ن) ،(السماوة ، 2009) ، ص 11؛ مقابلة شخصية ، احصاء كريم هويدي ، مدير غرفة تجارة المثنى ، السماوة ، 28 شباط 2019.
2. ماهر ناصر عبدالله ، كفاءة الوظيفة السكنية في مدينة السماوة ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 2013، ص 18.
3. جون غوردن لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج5 ، مطبعة علي بن علي ، (الدوحة, د . ت)، ص1725؛ محمد جبار إبراهيم، البنية الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في الفكر السياسي العراقي الحديث (1869-1914)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد ،2006، ص53 .
4. عبد الرزاق عباس حسين ، نشأت مدن العراق وتطورها , المطبعة الفنية الحديثة ، (د. م, 1973)، ص 54-55.
5. حمود الساعدي, مدينة السماوة , مجلة " البلاغ " , العدد 3, السنة الخامسة , الكاظمية ،1975، ص32.
6. محمد جبار خضير، السماوة : دراسة في احوالها الادارية والاقتصادية والاجتماعية (1958-1968) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2015، ص 144-145.
7. علي ابراهيم محمد مصطفى ، السماوة 1921-1945 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2010، ص 219-220.
8. جون غوردن لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج6 ، ص3353 ؛ محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ، ط1، (بيروت ، 1965) ، ص158-162.
9. تولى بعض التجار هذه المهمة منهم : صاحب الزعيري الذي امتلك اكبر مجمع تجاري ضم مطحنة لطحن الحبوب وماكنة لحزم الاصواف . علي ابراهيم محمد مصطفى ، المصدر السابق ، ص 220.
10. ينحدر اصلهم من قبيلة شمر عبده ، وعرفوا بمهنة العطارة (طب الاعشاب) . محمد جبار خضير، المصدر السابق ، ص142.
11. تنتسب الاسرة الى قبيلة آل شبل المعروفة التي تنتسب الى قبيلة بني عامر، وتعد من القبائل المتحالفة مع الخزاعل نزحت قبيلة أل شبل من اراضي (بقعة) بنجد ونزلوا بأنحاء السماوة بسبب القحط الذي اصابهم ، اما نشاطهم التجاري فكان متنوع . المصدر نفسه ، ص 147-148؛ ثامر عبد الحسين العامري، معجم العامري للقبائل والاسر والطوائف في العراق، , ج 1، مطبعة الوفاق ،(بغداد , 2001) ، ص87؛ محمد علي جعفر التميمي , قلب الفرات الاوسط ، ج2، مطبعة الزهراء ، (النجف , 1949)، ص98.
12. سكنوا مدينة السماوة منذ منتصف القرن التاسع عشر في محلة الغربي ، وزاولوا مهنة التجارة واصبح لهم دور كبير في الحركة التجارية . علي ابراهيم محمد مصطفى ، المصدر السابق ، ص 66.
13. تنتسب الاسرة الى عشيرة خفاجة التي هاجرت الى السماوة ، وكان لها دور كبير في النشاط التجاري للمدينة . المصدر نفسه ، ص 63.
14. تعد من الاسر المعروفة في مدينة السماوة ، ينحدر اصلهم من قبيلة جنبلاط التركية ، وتعود تسميتهم الى جدهم السيد مرعي الذي كان اماماً ، وبرز من الاسرة عدد من الشخصيات البارزة ومنهم عبد الستار الامامي الذي كان صاحب اكبر المحطات الكهربائية في المدينة مناصفة مع دائرة بلدية السماوة ، اضافة الى معامل الثلج والسينما في المدينة . (د . ك . و) ، ملفات وزارة الداخلية ، متصرفية لواء الديوانية ، ملفة رقم (7599/5993) ، و7-8، ص13، و9، ص 15، و12، ص 19.
15. علي ابراهيم محمد مصطفى ، المصدر السابق ، ص 220.
16. عبد الجبار ايوب , مع الشيوعيين في سجونهم , مطبعة المعارف ، (بغداد , 1958)، ص 163.
17. محمد جبار خضير ، المصدر السابق ، ص 138-140 .
18. وليد الجادر، الحرف والصناعات اليدوية في العصر الاسلامي المتأخر، مطبعة الاديب،(بغداد، 1972)، ص 243.
19. الجريد : هو غصن النخيل المجرد من اوراقه ، ويستخدم في الصناعات المحلية التي تعتمد على شجر النخيل ، يستخدم في عمل الكراسي والمظلات والاقفاص والأسرة التي تعد من الاثاث اللازم للبيت السماوي .

Homegrown, Ten Uses for palm Fronds , comments 22, April 7,2014 : https://www.rootsimple.com/2014/04/x-uses-for-palm-/fronds

20. للتفصيل انظر : محمد جبار خضير ، المصدر السابق ، ص 130-141.
21. مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، رئيس غرفة التجارة سابقاً ، السماوة ، 14 ايلول 2020.
22. عبدالله عطوي ، جغرافية السكان ، ط1 ، دار النهضة العربية ، (بيروت ، 2001) ، ص211.
23. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط1، مكتبة البدليسي، (بغداد ، 1987) ، ص 33-34.
24. إنشات الغرفة في ظل وجود قانون غرف التجارة والصناعة رقم (100) لسنة 1966 الذي شرع في 29 تشرين الاول 1966، واصبحت بموجبه الغرفة تابعة لوزارة الاقتصاد مما يثبت مكانتها بجعلها أداة فاعلة في الحركة التجارية والاقتصادية ، واستمرت الغرفة بتطورها وازدياد اعضائها لحين صدور قانون رقم (45) لسنة 1973، الذي اعتبرت الغرفة بموجبه منظمة مهنية تهدف الى تنظيم وتنمية النشاط التجاري

ورعاية اعضائه ، والغي هذا القانون بموجب قانون الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية رقم (24) لسنة 1983. وفي سنة 1983 صدر قانون أخر برقم (34) حيث تم بموجبه دمج اتحاد الغرف التجارية مع اتحاد الصناعات العراقية باتحاد واحد هو الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعات العراقية . للاطلاع على القوانين المذكورة انظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد (1696) ، بغداد ، 22 شباط 1969، ص 7-8 ؛ المصدر نفسه ، العدد (2244) ، 7 ايار 1973 ، ص 1-6؛ المصدر نفسه ، العدد (2931) ، 28 اذار 1983 ، ص 218.

25. المصدر نفسه ، العدد (1342) ، 30 تشرين الثاني 1966، ص 2.
26. المصدر نفسه ، ص 2- 3.
27. المصدر نفسه ، ص 3.
28. ذكرت (المادة الثامنة والعشرون) في الشؤون المالية للغرفة في البحث. المصدر نفسه ، ص 11.
29. المصدر نفسه، ص 4-5.
30. تم الموافقة على القانون ووقع عليه رئيس الوزراء ناجي طالب ورئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف ووزير الاقتصاد كاظم عبد الحميد . المصدر نفسه ، ص 5 .
31. اضبارة محفوظة في ارشيف الغرفة ، ملف الانتخابات ، تعليمات انتخابية رقم (4199)، ص1.
32. المصدر نفسه ، ص 2.
33. يعاقب التاجر المخالف للقواعد بعقوبات انضباطية منها لفت نظر او الانذار او الامتناع عن تقديم الخدمات له لمدة 3 اشهر او بعقوبات تأديبية اخرى منها سحب هويته وشطب اسمه من سجلات الغرفة . جعفر الحمداني ، قانون اتحاد الغرف التجارية العراقية رقم(43) لسنة 1989 المعدل والنظام الداخلي للاتحاد والغرف التجارية العراقية المعدل ، ط1 ، دار الكتاب ، (بغداد ، 2018) ، ص83.
34. ملف الانتخابات ، تعليمات انتخابية رقم (4199)، ص 2-3.
35. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (1789) ، 13 تشرين الاول 1969 ، ص 1.
36. مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.
37. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (1789) ، 13 تشرين الاول 1969 ، ص 1؛ عبد الرضا نجم ، السماوة تاريخ ورجال ، ج1، ط1، شركة السعدون ، ((د . م) ، 2000) ، ص 16.
38. المصدر نفسه ، ص16.
39. مقابلة شخصية ، احصاء كريم هويدي ، 28 ايلول2020.
40. التجار هم كل من: محمد اسماعيل الحاج آل عبيد ، محسن عزيز جياد، فالح شاكر الزعيري ، عبد الغني الشيخ كاظم موسى ، فالح الحاج عطية . إصدارات غرفة تجارة المثنى، دليل غرفة تجارة السماوة ،ج1،(السماوة ، 2006)، ص 10.
41. ان الغرف التجارية في العراق كانت مقتصرة على (بغداد ، البصرة، الموصل)، وذلك لان المصالح التجارية لألوية (كركوك ، اربيل ، السليمانية) مع الموصل ، اما الوية الدليم ، ديالى ، كربلاء ، الديوانية، الكوت ، حلة مع بغداد ، بنما تتبع العمارة والمنتفك مع البصرة ، بقيت الغرف التجارية فترة طويلة على هذا الشكل لحين تم استقلال كل محافظة عن الاخرى وتشكيل غرف تجارية خاصة بهم مثل غرفة تجارة الديوانية التي تأسست سنة 1961. (د . ك . و) ، ملفات وزارة الداخلية ، متصرفية لواء بغداد ، ملفة رقم (32050/9773) ، كتاب موجه من متصرفية لواء بغداد الى وزارة المالية في 23 تشرين الاول 1926.
42. عبد الستار شنين الجنابي ، غرفة تجارة النجف الاشرف دراسة تاريخية اقتصادية وثائقية ، ط1، المطبعة العالمية ، (بيروت ، 2013) ، ص 50.
43. التجارة والعبور، نشرة تجارية تاريخية تصدرها غرفة تجارة السماوة ، 1995 ، ص 8.
44. لم استطيع معرفة اسماء الحضور من المدراء لعدم توفرها في ارشيف غرفة التجارة .
45. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (1342) ، 30 تشرين الثاني 1966 ، ص3.
46. انتخب محسن عزيز جياد نائب الرئيس ، وحسن عبد الصاحب امين سر الغرفة ، اما باقي اعضاء الدورة الانتخابية الاولى فهم كل من : خضير عباس الجبوري ، شوقي شوقي ، عبد الغني شيخ كاظم موسى ، جمال عمر محمد ، فالح شاكر الزعيري ، عبد العباس عبدالله آل غريب ، فالح الحاج عطية . دليل غرفة تجارة السماوة ، ج1، ص10؛ التجارة والعبور ، المصدر السابق ، ص 10.
47. مقابلة شخصية ، احصاء كريم هويدي ، 28 ايلول2020.
48. مقابلة شخصية ، ستار حماد نصيف ، مدير غرفة تجارة الانبار ، الانبار، 16 تشرين الثاني 2020.
49. مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.
50. للاطلاع على تاريخ الدورات انظر جدول رقم (5) .
51. قرر مجلس قيادة الثورة المنحل بموجب قراره المرقم (352) في جلسته المنعقدة في 22 نيسان 1973 اصدار هذا القانون بعد حصول موافقة احمد حسن البكر رئيس مجلس قيادة الثورة ، واحتوى القانون على 47مادة . للاطلاع على القانون انظر: جريدة الوقائع العراقية ، العدد (2244) ، 7 ايار 1973 ، ص1-5.
52. جرى العمل بهذا القانون في الدورة الانتخابية الثانية فكان اعضاء مجلس ادارة الغرفة كلاً من:- محمد اسماعيل ال عبيد رئيس الغرفة (تاجر) ، حمودي شهيد ناجي نائب الرئيس (معاون المحافظ) ، محسن عزيز جياد امين السر (تاجر)، اما باقي الاعضاء فهم : حسن عبد الصاحب (نائب امين السر) ،(مدير توزيع الكهرباء ممثل القطاع الاشتراكي)، خضير عباس الجبوري (مدير مصرف الرافدين فرع

السماوة ممثل القطاع الاشتراكي)، جمال عمر محمد (مدير واردات المحافظة ممثل القطاع الاشتراكي) ، عبد العزيز حسين حمود (تاجر) ، حسين السيد هادي (تاجر) . التجارة والعبور ، المصدر السابق ، ص 10-11.

53. للاطلاع على القانون انظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد (2931) ، 28 اذار 1983، ص 1-4.

54. مقابلة شخصية ، احصاء كريم هويدي ، 28 ايلول2020.

55. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (2931) ، 28 اذار 1983، ص1-4.

56. تم العمل بالقانون في الدورة الانتخابية السادسة والاعضاء هم: عبد الامير طالب حميدي رئيس الغرفة (مدير مصرف الرافدين)، نجاح مهدي علي نائب الرئيس(مدير الرقابة التجارية)، وناجي مطرود الحمداني (رئيس الجهة التعاونية الاستهلاكية)، يعرب عبد الرزاق (ممثل المصرف الصناعي) ، عدنان حسن المعالي (مدير مكتب تسويق السمنت)، حامد كامل غثيث (مدير فرع الشركة العامة للمواد الغذائية فرع السماوة)، محمد عبد الزهرة علي (صناعي) ، سلمان راضي ابو طبيخ (تاجر) ، عبد المنعم ابراهيم عبيد (تاجر) ، عبد الصاحب عبد الجليل (مدير توزيع الكهرباء) ، غازي لطيف عباس (صناعي) ، عبد الحسين خضير عباس (مدير سمنت الجنوب) الاعضاء . التجارة والعبور ، المصدر السابق ، ص 11 ؛ مقابلة شخصية ، احصاء كريم هويدي ، 28 ايلول2020.

57. استنادا الى احكام الفقرة (أ) من المادة (42) من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة المنحل قراره المرقم (253) في جلسته المنعقدة في 19 نيسان 1989 ، اصدار قانون (اتحاد الغرف التجارية العراقية) رقم (43) لسنة 1989 ونشر في : جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3253) ، 1 ايار 1989 ، ص 1-4 .

58. نصت الفقرة ثانيا من المادة الثانية والعشرون من النظام الداخلي للاتحاد والغرف التجارية العراقية على ان يكون عدد اعضاء مجلس كلا من بغداد والبصرة والموصل واربيل والحلة اربعة عشر عضوا وعدد اعضاء مجالس بقيت الغرف في المحافظات عشرة اعضاء ، ولمجلس الاتحاد النظر في تقليص او زيادة العدد وفقاً لمقتضيات الحال . جعفر الحمداني ، المصدر السابق ، ص 55.

59. الفقرة رابعاً من المادة الثانية والعشرون . المصدر نفسه ، ص 56.

60. اصدر مجلس قيادة الثورة قراره المرقم(229) في 10 نيسان 1989 واستنادا الى احكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور والذي نص على اعتماد شروط الترشيح الجديدة. عبد الستار شنين الجنابي ، المصدر السابق ، ص 230 .

61. الفقرة ثانيا من المادة الحادية والثلاثون من النظام الداخلي للاتحاد . جعفر الحمداني ، المصدر السابق ، ص63

62. حسب ما نصت عليه المادة الثلاثون من النظام الداخلي للاتحاد ، المصدر نفسه ، ص 62.

63. كان مدير مصرف الرافدين ثم تقاعد واصبح بإمكانه وحسب القانون الجديد الترشيح للعضوية مجلس ادارة الغرفة وفعلاً دخل الانتخابات وفاز بـ(5) اصوات الى جانب عبد الله لفته ممدوح الذي حصل على (5) اصوات ايضاً ثم حصل على اتفاق بينهما بان يكون عبد الامير مدير الغرفة ، وعبد الله لفته ممدوح يكون رئيس الغرفة . مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.

64. كانت نتائج الانتخابات تشير الى فوز الاعضاء التالية اسماؤهم وهم : عبدالله لفته ممدوح رئيس الغرفة – ذكر سابقاً - وعبد الامير طالب حميدي نائب الرئيس ، اما باقي الاعضاء فهم كلا من : ابراهيم شاكر العزاوي ، طالب عبد الرزاق الامامي ، عدنان حسن المعالي ، كامل وزير دويني ، عبد الكريم حسين ظاهر ، صباح عبد المنعم ابراهيم ، حسين هادي حسين ، عبد الباقر داخل باقر. التجارة والعبور ، المصدر السابق ، ص 11-12.

65. مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.

66. عبدالله لفته ممدوح : ولد في السماوة 1950، حاصل على شهادة دبلوم علوم اسلامية ، مارس مهنة التجارة عندما كان في الكويت 1974، رجع الى العراق وانضم الى حزب البعث في النظام السابق ، انتسب الى الغرفة واصبح عضو في الهيئة العامة 1976، وفتح اول عمل تجاري في المحافظة 1982 وكالة الشركة الافريقية للأجهزة الكهربائية ، وفي سنة 1986 افتتح اسواق الرشيد وكالة ، وفي سنة 1993اسس مجرشه السماوة ، بعد سقوط بغداد 2003 غادر العراق متوجه الى الامارات ثم عاد سنة 2016. مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.

67. وجهت دعوة لعقد جلسة استثنائية من قبل رئيس الغرفة بالنيابة عبد الامير طالب حميدي، وبحضور السادة الاعضاء: طالب عبد الرزاق الامامي (نائب ثاني للرئيس) ، عدنان حسن المعالي ، كامل وزير دويني ، سعدون عبد العزيز حسين ، منصور مجيد جاسم ، جبار هادي عبد داخل ، احصاء كريم هويدي (مدير الغرفة /مقرر المجلس)، سعد عبد فرمان ، علي سلمان راضي ابو طبيخ . محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2003، الدورة الحادية عشر، الجلسة التاسعة عشر الاستثنائية ،21 نيسان 2003، رقم القرار(4). بدون رقم الصفحة لان كل سجلات المحاضر بدون ترقيم للصفحات .

68. جعفر الحمداني ، المصدر السابق ، ص 71.

69. تألف ديوان رئاسة الغرفة من : عبد الامير طالب حميدي (رئيس الغرفة) ، منصور مجيد جاسم (نائب اول للرئيس) ، طالب عبد الرزاق الامامي (نائب ثاني للرئيس)، اما باقي الاعضاء فهم : حسن فرهود نجم الحساني، كامل وزير دويني ، سعدون عبد العزيز حسين ، جبار هادي عبد داخل الشكرجي ، كريم محمد علي عبيد ، سعد عبد فرمان ، علي سلمان راضي ابو طبيخ . ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال

DOI:10.18018/URUK/021-14/306-332

ونشاطات الغرفة لسنة 2004، ص2؛ دليل غرفة تجارة السماوة ، ج2، (السماوة ، 2006)، ص 10-12.

70. افتتحت السينما سنة 1945، وموقعها الحالي عمارة ابن الحجية لتجارة المواد الغذائية . محمد جبار خضير ، المصدر السابق ، ص146 .
71. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 1979، الدورة الرابعة ،الجلسة الثالثة ،24 كانون الاول1979، قرار رقم(2).
72. المصدر نفسه ، الجلسة الحادية عشر، 29 نيسان 1980، قرار رقم (3) .
73. المصدر نفسه ، الجلسة العاشرة ، 13 نيسان 1980 ، قرار رقم (4) .
74. المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة ، 24 كانون الاول 1979 ، قرار رقم (3) .
75. التاجر هو صاحب شهيب حمد . مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.
76. ومنهم التاجر حسن مطر الحسناوي الذي كان مستأجر لمحطة بانزين السماوة (الموجودة حالياً في الحي الصناعي) ، التابعة لشركة المنتوجات النفطية . المصدر نفسه .
77. المصدر نفسه .
78. التجارة والعبور ، المصدر السابق ، ص16 .
79. لم تستطع الباحثة الحصول على جدول بالكفاءة المالية للتجار المنتسبين للغرفة منذ تأسيس الغرفة ولغاية 2008 لعدم توفرها في ارشيف الغرفة .
80. جعفر الحمداني ، المصدر السابق ، ص 17 .
81. تغيرت اصناف التجار الى خمسة بموجب قرار مجلس الاتحاد رقم (18) في الدورة الثانية عشر من الجلسة السابعة والثلاثين المنعقدة في 8 ايلول 2013. المصدر نفسه ، ص53.
82. محمد مجيد عباس، القانون التجاري العراقي، ط3،طبع على نفقة دار الكتب والوثائق، (بغداد ، 1970)، ص133-134؛ مقابلة شخصية ، احصاء كريم هويدي ، 28 ايلول2020.
83. للمزيد عن النظام الداخلي للغرف التجارية العراقية انظر: جعفر الحمداني ، المصدر السابق، ص51-73.
84. المصدر نفسه ، ص73.
85. حسب (المادة السابعة والعشرون والتاسعة والعشرون) من قانون الغرف التجارية العراقية رقم (100) لسنة 1966. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (1342) ، 30 تشرين الثاني 1966، ص 3 .
86. حسب المادة (8) من قانون اتحاد الغرف التجارية العراقية . جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3253) ، 1 ايار 1989، ص321، وفي سنة 1999 ادخل تعديل عليها بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (200)في 24كانون الاول1997، قررت لجنة الشؤون الاقتصادية بقرارها المرقم (60) في الجلسة المنعقدة بتاريخ 2ايار1999 تعديل رسوم الاشتراك السنوي في الغرف التجارية العراقية المنصوص عليها بقانون اتحاد الغرف التجارية العراقية رقم (43) لسنة 1989. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3777)، 7حزيران 1999، ص359؛ اضبارة محفوظة في ارشيف الغرفة ، كتاب اتحاد الغرف التجارية العراقية الذي صدر خلال الجلسة الثانية والخمسين من الدورة الثانية عشر للاتحاد، بقرار رقم (3)، توحيد قرارات مجلس الاتحاد الخاصة بأجور الخدمات ومبالغ الدعم ، 27 تموز2016 ، ص1؛ اضبارة محفوظة في شعبة الاشتراكات في غرفة تجارة المثنى، رقم (7)، لسنة 2019.
87. حسب المادة (10) من قانون رقم (124) لسنة 1969. جعفر الحمداني ، المصدر السابق ، ص 8 ؛ مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.
88. ان مخطط الهيكل التنظيمي لكل الغرف التجارية العراقية مشابه .عبد الستار شنين الجنابي ، المصدر السابق ، ص 478؛ مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.
89. جعفر الحمداني ، المصدر السابق ، ص 85.
90. مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.
91. معلومات الجدول اخذت من جدارية موجودة في غرفة تجارة المثنى ؛ دليل غرفة تجارة السماوة ، ج2،1.
92. لم تستطيع الباحثة الحصول على تراجم الشخصيات ولذلك لعدم توفرها في ارشيف الغرفة، كما ان بعض الشخصيات وافاهم الاجل، فضلاً عن امتناع اهلهم عن مقابلة الباحثة .
93. لم يكمل عبد الله لفته الدورة الحادية عشر بسبب اضراره للسفر الى خارج العراق، فلم يحضر اجتماعات المجلس لذلك اعتبر مستقيلاً(بموجب المادة السابعة والاربعون ، الفقرة ثانياً من قانون الغرف التجارية العراقية)، فتولى ادارة الغرفة نائبه عبد الامير طالب الاعرجي ثم جرت انتخابات اخرى لرئاسة الغرفة وتم اختيار عبد الامير رئيساً للغرفة.
94. كريم محمد علي : ولد في السماوة 1938، تخرج من اعدادية صناعة في بغداد 1961-1962، عين في الكويت موظف في وزارة الكهرباء 1963-1968، ثم نقل الى المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية في الاسكندرية 1969ثم تسلم مسؤولية مدير أليات معمل سمنت السماوة ثم مدير المعمل 1985-1987 ثم مدير معمل سمنت الجنوب في المثنى 1987 حتى احالته للتقاعد 1988،انتمى الى غرفة تجارة المثنى 1988 واصبح عضو مجلس الغرفة 2003 ومستمر لحد الان. مقابلة شخصية، كريم محمد علي، رئيس غرفة تجارة المثنى الحالي، السماوة ،28 ايلول 2020.
95. مقابلة شخصية ، احصاء كريم هويدي ، 1 تشرين الثاني 2020.
96. عدلت شروط من يرشح لعضوية مجلس الغرفة بأن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الاولية في الاقل (المادة الثانية عشرة)، بموجب التعديل الاول لقانون اتحاد الغرف التجارية العراقية المرقم (43) لسنة 1989، اذ اصدر مجلس قيادة الثورة قرار، رقم(214)، 9 تشرين الاول 2002، واستناداً الى احكام الفقرة(1) من المادة الثانية والاربعين

من الدستور، قرر مجلس قيادة الثورة اصدار التعديل الاول برقم (50) لسنة 2002. جعفر الحمداني ، المصدر السابق ، ص 25.

97. مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.
98. مقابلة شخصية ، كريم محمد علي ، 28 ايلول 2020.
99. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 1979، الدورة الرابعة ،الجلسة الثانية ، 9كانون الاول 1979، قرار رقم(3).
100. كتاب المركز العام الشركة العامة لتجارة المنسوجات رقم(4351)،1 كانون الثاني 1979. المصدر نفسه ، قرار(4)
101. المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة عشر، 26 ايار 1980، قرار رقم (2) .
102. مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، 14 ايلول 2020.
103. تألفت اللجنة الاستشارية من: فتحي عبد العزيز حسين (رئيساً / تاجر) ، حامد كامل غثيث (عضو/مدير فرع الشركة العامة للمواد الغذائية)، صبيح عبدالله طريطش (مدير المركز التمويني في المحافظة)، حسين هادي حسين (تاجر/السماوة)، حسون خضير العوادي (تاجر/ الرميثة)، حميد ابو كلل (تاجر/الخضر)، محمد وهاب عباس (تاجر/ الرميثة)، حسن مطر عويد (تاجر/الخضر)، فليح ابراهيم (تاجر/السلمان)، احصاء كريم هويدي (عضو/ مدير الغرفة). محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 1994-1995، الدورة التاسعة ، الجلسة الثانية ، 22 كانون الثاني 1994، قرار رقم (3) .
104. المصدر نفسه ، الجلسة الثانية من اجتماع اللجنة الاستشارية ، 22 اذار 1994 ، قرار رقم (2) .
105. المصدر نفسه ، الجلسة التاسعة ،21 أب 1994، قرار رقم (6) .
106. المصدر نفسه ، الجلسة الثانية والعشرون ، 27 ايلول 1995 ، قرار رقم (2) .
107. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 1999، الدورة العاشرة ، الجلسة الرابعة والعشرون ، 11 تشرين الاول 1999، قرار رقم (11) ؛ بناءً على مذكرة رقم (4) المتضمنة تقرير الندوة الخاصة التي عقدت في الامانة العامة للاتحاد في 12 حزيران 1999 . المصدر نفسه ، الجلسة السابعة ، 2 تموز 1999 ، قرار رقم (6).
108. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2000-2001 ، الدورة العاشرة ، الجلسة الثامنة والثلاثون ، 20 كانون الاول 2000 ، قرار رقم (8) .
109. المصدر نفسه ، الجلسة الثانية والاربعون ، 28 نيسان 2001 ، قرار رقم (8) ؛ المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة والاربعون ، 22 ايار 2001، قرار رقم (4).
110. اضبارة محفوظة في ارشيف الغرفة ، ملف الاجتماعات ، برقم (946) في 10 ايار 2003 تحتوي على محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2003 -2004، الدورة الحادية عشر، الجلسة الاولى، 10 ايار 2003، وفيها مجمل فعاليات ونشاطات الغرفة ، ص3.
111. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2004، ص 4.
112. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2005-2006، الدورة الحادية عشر، الجلسة الثالثة والاربعون ، 26 كانون الاول 2005، قرار رقم (7) .
113. المصدر نفسه ، الجلسة السادسة والخمسون ، 5 اذار 2006، قرار رقم (7) .
114. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2007-2008، الدورة الثانية عشر، الجلسة الثانية ، 9 كانون الثاني 2007، قرار رقم (2) .
115. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2009 -2010، الدورة الثانية عشر، الجلسة السابعة والعشرون ، 24 كانون الثاني 2009، قرار رقم (4) .
116. المصدر نفسه ، الجلسة الحادية والخمسين ، 25 تشرين الاول 2010، قرار رقم (1) .
117. كان المركز بإدارة عماد منصور رباط . محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2011، الدورة الثانية عشر، الجلسة السابعة والخمسين ، 19 اذار 2011، قرار رقم (5)؛ المصدر نفسه ، الجلسة التاسعة والخمسون ، 22 ايار 2011، قرار رقم (8) .
118. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2012 ، الدورة الثانية عشر، الجلسة الحادية والسبعون ، 20 ايار 2012، قرار رقم (4) ؛ تكون الوفد من التاجر محمد عزاوي زويد وبرفقة جبار هادي عبد داخل . المصدر نفسه ، الجلسة الثانية والسبعون ، 24 حزيران 2012، قرار رقم (7) .
119. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2013، الدورة الثانية عشر، الجلسة التاسعة والسبعون، 29 كانون الثاني 2013، قرار رقم (4).
120. احصاء كريم هويدي : ولد في السماوة 1957، حاصل على شهادة البكالوريوس ادارة واقتصاد 1979-1980 انضم الى الغرفة 5 ايار 1990 ، ثم تولى منصب مدير الغرفة 1994، باحث اقتصادي لديه عدة بحوث ودراسات منها استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2018-2020، والمرتكزات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية وغيرها. مقابلة شخصية ، احصاء كريم هويدي ، 28 ايلول2020 .
121. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2018 ، ص 5-6.
122. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2015، الدورة الثانية عشر، الجلسة مئة واربعة ،23 اذار2015، قرار (4).
123. كان الوفد الايراني برئاسة سهام الطالقاني عضو مجلس غرفة تجارة خرم شهر. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2016 ، ص7.
124. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2017 ، ص 6 .
125. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2018 ، ص 6 -7.

126. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2019 ، ص 6.
127. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 1994-1995، الدورة التاسعة ، الجلسة التاسعة عشر ،21 اب 1994، قرار رقم(4).
128. المصدر نفسه ، الجلسة العشرون ، 14 ايلول 1994، قرار رقم (8) .
129. ملف تقرير، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2018 ، ص7؛ المصدر نفسه ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2014 ، ص8.
130. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 1994-1995، الدورة التاسعة ، الجلسة الحادية عشر، 26 تشرين الاول 1994 ، قرار رقم (2) .
131. المصدر نفسه ، الجلسة الرابعة ، 26 نيسان 1994، قرار رقم (7).
132. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2001-2002، الدورة الحادية عشر، الجلسة الرابعة ، 17 شباط 2002، قرار رقم (6) .
133. ملف تقرير ، التقرير الخاص بإعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2016، ص 8.
134. التقرير الخاص بصناديق الخير المقدم الى جدول اعمال الجلسة الثالثة للدورة الحادية عشرة لمجلس اتحاد الغرف التجارية العراقية في 23 اذار 2002 .
135. ملف تقرير ، التقرير الخاص بإعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2004، ص 4.

قائمة المصادر

اولاً : الوثائق الغير منشورة :

أ- **ملفات دار الكتب والوثائق في بغداد : - ملفات وزارة الداخلية**

1. (د . ك . و) ، ملفات وزارة الداخلية ، متصرفية لواء الديوانية ، ملفة رقم (7599/5993) ، و7-8، ص13، و9، ص 15، و12، ص 19.
2. (د . ك . و) ، ملفات وزارة الداخلية ، متصرفية لواء بغداد ، ملفة رقم (32050/9773) ، كتاب موجه من متصرفية لواء بغداد الى وزارة المالية في 23 تشرين الاول 1926.

ب- **وثائق غرفة تجارة المثنى :**

1- المحاضر :

1. محاضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 1979، الدورة الرابعة ، الجلسة الثانية ، 9 كانون الاول 1979، قرار رقم(3).
2. ــــــــــــــــــ، الجلسة الثالثة ،24 كانون الاول1979 قرار رقم(2).
3. ــــــــــــــــــ، الجلسة العاشرة ، 13 نيسان 1980 ، قرار رقم (4) .
4. ــــــــــــــــــ، الجلسة الحادية عشر، 29 نيسان 1980، قرار رقم (3) .
5. ــــــــــــــــــ، الجلسة الثالثة عشر، 26 ايار 1980، قرار رقم (2) .
6. محاضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 1994-1995، الدورة التاسعة ، الجلسة الثانية ، 22 كانون الثاني 1994، قرار رقم (3) .
7. ــــــــــــــــــ، الجلسة الثانية من اجتماع اللجنة الاستشارية ، 22 اذار 1994 ، قرار رقم (2) .
8. ــــــــــــــــــ، الجلسة الرابعة ، 26 نيسان 1994، قرار رقم (7).
9. ــــــــــــــــــ، الجلسة التاسعة ،21 أب 1994، قرار رقم (6) .
10. ــــــــــــــــــ، الجلسة الحادية عشر، 26 تشرين الاول 1994 ، قرار رقم (2) .
11. ــــــــــــــــــ، الجلسة التاسعة عشر ،21 اب 1994، قرار رقم(4).
12. ــــــــــــــــــ، الجلسة العشرون ، 14 ايلول 1994، قرار رقم (8) .
13. ــــــــــــــــــ، الجلسة الثانية والعشرون ، 27 ايلول 1995 ، قرار رقم (2) .
14. محاضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 1999، الدورة العاشرة ، الجلسة السابعة ، 2 تموز 1999 ، قرار رقم (6).
15. ــــــــــــــــــ، الجلسة الرابعة والعشرون ، 11 تشرين الاول 1999، قرار رقم (11) .
16. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2000-2001 ، الدورة العاشرة ، الجلسة الثامنة والثلاثون ، 20 كانون الاول 2000 ، قرار رقم (8) .
17. ــــــــــــــــــ، الجلسة الثانية والاربعون ، 28 نيسان 2001 ، قرار رقم (8) .
18. ــــــــــــــــــ، الجلسة الثالثة والاربعون ، 22 ايار 2001، قرار رقم (4).

19. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2001 -2002، الدورة الحادية عشر، الجلسة الرابعة ، 17 شباط 2002، قرار رقم (6) .
20. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2003 ، الدورة الحادية عشر، الجلسة التاسعة عشر الاستثنائية ،21 نيسان 2003 ، قرار رقم (4).
21. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2005-2006، الدورة الحادية عشر، الجلسة الثالثة والاربعون ، 26 كانون الاول 2005، قرار رقم (7) .
22. ــــــــــــــــ، الجلسة السادسة والخمسون ، 5 اذار 2006، قرار رقم (7) .
23. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2007-2008، الدورة الثانية عشر، الجلسة الثانية ، 9 كانون الثاني 2007، قرار رقم (2) .
24. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2009 -2010، الدورة الثانية عشر، الجلسة السابعة والعشرون ، 24 كانون الثاني 2009، قرار رقم (4) .
25. ــــــــــــــــ،الجلسة الحادية والخمسين ، 25 تشرين الاول 2010، قرار رقم (1) .
26. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2011، الدورة الثانية عشر، الجلسة السابعة والخمسين ، 19 اذار 2011، قرار رقم (5).
27. ــــــــــــــــ ، الجلسة التاسعة والخمسون ، 22 ايار 2011، قرار رقم (8) .
28. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2012 ، الدورة الثانية عشر، الجلسة الحادية والسبعون ، 20 ايار 2012، قرار رقم (4).
29. ــــــــــــــــ، الجلسة الثانية والسبعون ، 24 حزيران 2012، قرار رقم (7) .
30. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2013، الدورة الثانية عشر، الجلسة التاسعة والسبعون، 29 كانون الثاني 2013، قرار رقم (4).
31. محضر اجتماع مجلس الغرفة لسنة 2015، الدورة الثانية عشر، الجلسة مئة واربعة ،23 اذار2015، قرار رقم (4).

2- اضابير محفوظة في ارشيف الغرفة

1. اضبارة محفوظة في ارشيف الغرفة ، كتاب اتحاد الغرف التجارية العراقية الذي صدر خلال الجلسة الثانية والخمسين من الدورة الثانية عشر للاتحاد ، بقرار رقم (3)، توحيد قرارات مجلس الاتحاد الخاصة بأجور الخدمات ومبالغ الدعم ، 27 تموز2016 .
2. اضبارة محفوظة في ارشيف الغرفة ، ملف الاجتماعات ، برقم (946) في 10 ايار 2003 .
3. اضبارة محفوظة في ارشيف الغرفة ، ملف الانتخابات ، تعليمات انتخابية رقم (4199)، ص1.
4. اضبارة محفوظة في شعبة الاشتراكات في غرفة تجارة المثنى، رقم (7)، لسنة 2019.

3- التقارير السنوية للغرفة

1. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2004.
2. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2014 .
3. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2016 .
4. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2017 .
5. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2018 .
6. ملف تقرير ، التقرير الخاص بأعمال ونشاطات الغرفة لسنة 2019 .
7. التقرير الخاص بصناديق الخير المقدم الى جدول اعمال الجلسة الثالثة للدورة الحادية عشرة لمجلس اتحاد الغرف التجارية العراقية في 23 اذار 2002 .

ثانياً : اصدارات غرفة تجارة المثنى

1. التجارة والعبور، نشرة تجارية تاريخية تصدرها غرفة تجارة السماوة ، 1995.
2. دليل غرفة تجارة السماوة ، ج1،2 ، (السماوة ، 2006).

ثالثاً : اصدارات الاتحاد العام للغرف التجارية العر اقية

DOI:10.18018/URUK/021-14/306-332

1. جعفر الحمداني ، قانون اتحاد الغرف التجارية العراقية رقم(43) لسنة 1989 المعدل والنظام الداخلي للاتحاد والغرف التجارية العراقية المعدل ، ط1 ، دار الكتاب ، (بغداد ، 2018) .

رابعاً : الاطاريح والرسائل الجامعية الغير منشورة

1. علي ابراهيم محمد مصطفى ، السماوة 1921-1945 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2010.
2. ماهر ناصر عبدالله ، كفاءة الوظيفة السكنية في مدينة السماوة ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 2013.
3. محمد جبار إبراهيم، البنية الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في الفكر السياسي العراقي الحديث (1869-1914)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد ،2006.
4. محمد جبار خضير، السماوة : دراسة في احوالها الادارية والاقتصادية والاجتماعية (1958-1968) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2015.

خامساً : الكتب العربية والمعربة

1. ثامر عبد الحسين العامري، معجم العامري للقبائل والاسر والطوائف في العراق،ج1، مطبعة الوفاق،(بغداد, 2001).
2. جون غوردن لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج5 ، مطبعة علي بن علي ، (الدوحة, د . ت).
3. ــــــــــــ ، القسم التاريخي ، ج6، ــــــــــــ .
4. عبد الجبار ايوب , مع الشيوعيين في سجونهم , مطبعة المعارف ، (بغداد , 1958).
5. عبد الرزاق عباس حسين ، نشأت مدن العراق وتطورها , المطبعة الفنية الحديثة ، (د. م, 1973).
6. عبد الرضا نجم ، السماوة تاريخ ورجال ، ج1، ط1، شركة السعدون ، ((د . م) ، 2000) .
7. عبد الستار شنين الجنابي ، غرفة تجارة النجف الاشرف دراسة تاريخية اقتصادية وثائقية ، ط1، المطبعة العالمية ، (بيروت ، 2013) .
8. عبدالله عطوي ، جغرافية السكان ، ط1 ، دار النهضة العربية ، (بيروت ، 2001) .
9. عدنان سمير دهيرب ، السماوة بين احتلالين ، ط1 ، (د. ن) ، (السماوة ، 2009).
10. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط1، مكتبة البدليسي، (بغداد ، 1987).
11. محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ، ط1، (بيروت ، 1965) .
12. محمد علي جعفر التميمي , قلب الفرات الاوسط ، ج2، مطبعة الزهراء ، (النجف , 1949).
13. محمد مجيد عباس، القانون التجاري العراقي، ط3، طبع على نفقة دار الكتب والوثائق ، (بغداد ، 1970) .
14. وليد الجادر، الحرف والصناعات اليدوية في العصر الاسلامي المتأخر، مطبعة الاديب،(بغداد، 1972).

سادساً : المجلات

1. مجلة " البلاغ " , العدد 3, السنة الخامسة , الكاظمية ،1975.

سابعاً : الصحف

1. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (1342) ، 30 تشرين الثاني 1966.
2. ــــــــــــ ، العدد (1696) ، بغداد ، 22 شباط 1969.
3. ــــــــــــ ، العدد (1789) ، 13 تشرين الاول 1969.
4. ــــــــــــ ، العدد (2244) ، 7 ايار 1973.
5. ــــــــــــ ، العدد (2931) ، 28 اذار 1983.
6. ــــــــــــ ، العدد (3253) ، 1 ايار 1989.
7. ــــــــــــ ، العدد (3777) ، 7حزيران 1999.

ثامناً : المقابلات الشخصية

1. مقابلة شخصية ، احصاء كريم هويدي ، مدير غرفة تجارة المثنى ، السماوة ، 28 شباط 2019.
2. مقابلة شخصية ، ستار حماد نصيف ، مدير غرفة تجارة الانبار ، الانبار، 16 تشرين الثاني 2020.
3. مقابلة شخصية ، عبدالله لفته ممدوح ، رئيس غرفة التجارة سابقاً ، السماوة ، 14 ايلول 2020.
4. مقابلة شخصية، كريم محمد علي، رئيس غرفة تجارة المثنى الحالي، السماوة ،28 ايلول 2020.

تاسعاً : مواقع الانترنيت

1-Homegrown, Ten Uses for palm Fronds , comments 22, April 7,2014 : https://www.rootsimple.com/2014/04/x-uses-for-palm-fronds

Abstract

The Muthanna Chamber of Commerce was established in 1970, and its existence was of great economic importance for the governorate in order to facilitate commercial transactions for traders and regulate private contracts, as it is a professional economic organization that aims to sponsor economic activities and represent those in it within the framework determined by laws and regulations and that the changes that occurred in the structure of the Iraqi economic system, The Chamber's tasks have been multiplied and turned into an institution that works to organize the affairs of merchants and all the various activities, through professional activities and distinguished partnerships and to provide suggestions and studies and active participation in expanded conferences and seminars within a For countries and countries outside and the issuance of data, in addition to its contribution to spreading commercial awareness, providing advice and guidance on how to apply laws and instructions issued by the competent authorities, and its interference in arbitration to resolve commercial disputes between the conflicting parties, and also sought to implement the demands of its members and the aspirations of the people of the province in all economic and social fields.